

مناذج من

رسائل الأمير السيف ولد بهير العلami

أبي حنيفة ومالك بن أنس والليث بن سعد

وطائفه من أخبار السلف في أدب الخلاف

وفي الحفاظ على المودة عند الاختلاف

بقلم

عبد الفتاح أبو غدة

ولد سنة ١٣٢٦، وتوفي سنة ١٤١٧

رحمه الله تعالى



الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية

١٥٢



نَسَائِيَّةٌ مِنْ

رَسَالَةِ الْأَمَّةِ السَّابِقَةِ فَلَدَّهُمُ الْعَلَمَيْنِ

أَبِي حِيفَةَ وَمَالِكَ بْنِ أَبِي وَالْيَثِ بْنِ سَعْدٍ

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظٌ

الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م بـرـوـت

الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م بـرـوـت

مـصـحـحة وـمـنـقـحة وـمـدقـقة

قامت بطبعـهـ وـإخـرـاجـهـ دـارـالـبـسـارـالـإـسـلـامـيـةـ للـطـبـاعـةـ وـالـنـشـرـ وـالتـوزـعـ
بـيـرـوـتـ - لـبـنـانـ - صـ.ـبـ : ٥٩٥٥ - ١٤ـ

مناذج من

السائل الأستاذ السلفي وأديب العلوم الحدیث

أبي حنيفة ومالك بن أنس والبيهقي بن سعيد

وطائفة من أخبار السلف في أدب الخلاف
وفي الحفاظ على المودة عند الاختلاف

بقلم

عبد الفتاح أبو غدة

ولد سنة ١٣٢٦، وتوفي سنة ١٤١٧

رحمه الله تعالى

التاشر

مكتب المطبوعات الإسلامية



التقديمة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لِلَّهِ ذِي الطُّولِ وَالنَّعْمَاءِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ سَيِّدِنَا
وَمَوْلَانَا مُحَمَّدِ خَاتَمِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَعَلَى أَلِهِ الْأَتْقِيَاءِ، وَأَصْحَابِهِ نُجُومِ الْاَهْتِدَاءِ،
وَمِنْ تَبَعِهِم بِإِحْسَانٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْفُقَهَاءِ.

أما بعد فهذا جزءٌ طيفٌ ماتِعٌ، جَمَعْتُ فِيهِ «نَمَادِيجَ» مِنْ رَسَائِلِ الْأَئِمَّةِ السَّلَفِ
وَأَدِيْبِهِمُ الْعُلَمَى»، أوردتُ فِيهِ ثَلَاثَ رَسَائِلَ لِثَلَاثَةِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُجَتَهِدِينَ فِي الْقَرْنِ
الثَّانِي مِنَ الْهِجْرَةِ:

الأولى: رسالَةُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةِ الْكُوفِيِّ، الْمُتَوَفِّى سَنَةُ ١٥٠، إِلَى فَقِيهِ
الْبَصَرَةِ الْإِمَامِ عُثْمَانَ بْنِ مُسْلِمِ الْبَصَرِيِّ، الْمُتَوَفِّى سَنَةُ ١٤٣، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْهُمَا. كَتَبَهَا الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ إِجَابَةً عَنْ رَسَالَةِ أَرْسَلَهَا إِلَيْهِ عُثْمَانُ الْبَصَرِيُّ، يَسْأَلُهُ
فِيهَا عَنْ رَأِيهِ فِي مَسَالَةِ الْإِيمَانِ، وَيَذَكُّرُ لَهُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مُرْجِحٌ، فَأَوْضَحَ
لَهُ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَأِيهِ فِي الْمَسَالَةِ، بِبَيَانِ عِلْمِيِّ مُتِينٍ مِنْ غَيْرِ إِيْجَازٍ وَلَا إِطْنَابٍ،
وَتَبَرَّأَ فِيهِ مِنِ الْإِرْجَاءِ، وَقَالَ: إِنَّهُ تَسْمِيَّةٌ – وَافْتَعَالٌ – عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ شَنَآنٍ وَعُدْوَانٍ.

الثانية: رسالَةُ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنْسِ الْمَدْنِيِّ، الْمُتَوَفِّى سَنَةُ ١٧٩، إِلَى فَقِيهِ
مِصْرَ الْإِمَامِ الْلَّيْثِ بْنِ سَعْدِ الْفَهْمِيِّ الْمَصْرِيِّ، الْمُتَوَفِّى سَنَةُ ١٧٥، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْهُمَا. يُوجَّهُ فِيهَا إِلَى فَضْلِ الْمَدِينَةِ وَعِلْمِهَا، وَأَهْمَيَّةِ الْأَخْذِ بِتَعَامِلِهِمْ وَالْعَمَلِ
الْمُتَوَارِثِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَضَرُورَةِ الاجْتِنَابِ مِنْ مُخَالَفَةِ فَتاوِيهِمْ.

الثالثة: رسالة الإمام الليث بن سعد إلى الإمام مالك بن أنس رضي الله تعالى عنهمَا. أجاب بها عن رسالة الإمام مالك المذكورة، وبيان عذرَه في ترك فتاوى أهل المدينة فيما تركَها، وسرد أيضاً أشياء من فتاواهُم يُنكرُها عليهم لأدلة لاحظ له.

وفي هذه الرسائل نماذج حسنة لأفكار علماء القرن الثاني ومحاوراتهم في بعض المسائل الاعتقادية وطائفية من المسائل الفروعية، ونماذج لأدبيهم واحترام بعضِهم لآراء بعضِ، وفيها أيضاً أمثلةً رائعةً لما كان عليه السلفُ من الحفاظ على التواد والتآخي مع اختلافِهم في المسائل العلمية، وشدةِ المُراعة للألفة والمحبة بينهم، مع إظهار ما يراه كُلُّ واحدٍ أنه الحقُ الذي ينبغي المصيرُ إليه.

وفيها أيضاً أمثلةً حية تُعبّرُ عن منهج السلف في البحث عن المسائل العلمية من التناصح بقريع الحجة بالحجنة من غير إغلاظ في القول ولا انتقاد في التعبير، مع الاجتناب والبعد التام عن السب والشتم والتسيفي والتجهيل، والتفسيق والتبديع والتضليل، إذ كانوا يعرّفون — حقَّ المعرفة — أن المسائل الاجتهادية لا تُتَخَذُ مثاراً شِقاقٍ وتفرق، ولا مثاراً جَدِيل وتعنيف^(١).

قال شيخُنا الإمام محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى^(٢): «والاختلاف — الذي وقع بين هؤلاء الأئمة وغيرِهم من أئمة المسلمين — لم يكن في ذات الدين، ولا في لُبِّ الشريعة، ولكنه اختلافٌ في فهم بعضِ نصوصِها، وفي تطبيق كلِّياتها على الفروع، وكلُّ المُختلفين — متفقون — على تقديس نصوص القرآن والسنة، بل

(١) وافقاً في ذلك لزاماً «رسالة الألفة بين المسلمين» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، اعتنىُت بجمعها وطبعها في بيروت سنة ١٤١٦، وفيها ما ينبغي الوقوف عليه لمعرفة أدب الاختلاف في العلم والرأي. ومعها (رسالة الإمامة) للإمام ابن حزم الظاهري، فيها ما يتصل بالموضوع ويعزّزه.

(٢) في كتابه «تاريخ المذاهب الإسلامية» ٢: ٧٨ — ٧٩.

كانوا من فرط اتباعِهم للإسلام لا يسمحُ أكثرُهم بمخالفته أقوال الصحابة، لأنهم الذين شاهدوا، وعاينوا مَنَازلَ الوحي، ومَدَارِكَ الرسالة، وتلقوا علمَ النبوة من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونقلوه إلى الأخلاقيِّ.

فهو اختلافٌ لا يتناولُ الأصلَ، ولكنه اختلافٌ في الفروعِ حيث لا يكون دليلاً قطعياً حاسِماً للخلاف، ومثلُ أقوالِهم بالنسبة للشريعة كمثلِ أغصانِ الشجرة تتشَعَّبُ وتتفرَّعُ، والأصلُ الذي ابتعثَ عنه واحدٌ يُغذِّي جميعَ الأغصان المتفرِّعةِ . . .

وإنَّ هذا الاختلاف قد فتحَ القرائحَ، فاتجهَت إلى تدوينِ علمِ الإسلام مجتهدةً مُتبعةً من غيرِ جُمودٍ، وتركتُ من بعدِ ذلك ترِكةً مُثِيرَةً من الدراساتِ الفقهية، لا نكونُ مُغالين إذا قلنا: إنها أعظمُ ثروةٍ فقهيةٍ في العالم الإنساني . . .».

وقال أيضاً: «والاختلافُ في طلبِ الحقيقة ما دام رائدهُ الإخلاصُ لا يؤثِّرُ في الوحيدةِ، ولكنه يشحدُ العقولَ، والأفهامَ، ويُحرِّضُ على البحثِ وينهى عن الجمودِ، ويُفتحُ بابَ التيسيرِ والتوسعةِ، ويُوصلُ إلى الحقِّ المُبيِّن لمن يدرسُ الأمرَ من كلِّ وجهِه». انتهى^(١).

وفي أئمَّةِ القرن الثاني – الذي عاشَ فيه الأئمَّةُ الأربعُ المذكورون – وما كان عليهُ الفقُهُ والتَّفْقِيَّةُ في عهدهم يقولُ العلامَةُ الفقيهُ البارعُ المحققُ الشَّيخُ محمدُ الحَجْوِيُّ الفاسيُّ رحمةُ اللهُ تعالى^(٢)، في كتابِه العظيمِ «الفكرُ الساميُّ في تاريخِ الفقهِ الإسلاميِّ»^(٣) وهو يتحدثُ عن حالِ الفقهِ في القرنِ الثاني:

(١) «تاريخ المذاهب الإسلامية» ٢: ٢٦ بتصريفِ .

(٢) ترجمتُ له في كتابي «تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر» ترجمةً واسعةً، فانظرها إذا شئت.

(٣) ١: ٤٤٧ — ٤٤٨ من الطبعة المحققة، و٢: ٢٢٠ من الطبعة القديمة.

«وكان هذا العَصْرُ زاهِيًّا زاهِيًّا بساداتِ كبارِ، أساطينِ الاجتِهادِ، تقدَّمتْ تراجمُهم مُختَصرةً، وكانتْ لهم أخلاقٌ عاليَّة، وكمالاتٌ نفسانِيَّة، فلم يكن خلَفُ بعضِهم لبعضٍ مُؤَدِّيًّا لتحقيرِ أو تعصِّبٍ أو تقاطُعٍ وتدابِيرٍ، بل كانوا يُثْنونَ على المخالفِ لهم بالثناءِ الجميلِ، وتقدَّمَ ذلك في تراجمِهم».

وغايةُ ما كان يَنْشأُ عن الخلاف أن يَعتقدَ أن خصمَه – يعني مخالفَه – مخطيءٌ في تلك المسألة بعينها، لما قام عنده من الدليل على خطئه في ظنهِ، لا في كلِّ المسائلِ، ويُعتقدُ أنه معذورٌ لما أَذَاهُ إِلَيْهِ دليلاً، لا نَقْصَ يَلْحَقُهُ في ذلكِ، ويعرفون لـكُلِّ عالم حَقَّهُ، ويُقْرُّونَ له بالفضلِ، ويَحْتَرِّمُونَ فكرَهِ، فلم يكن الخلافُ ضاراً لهم ولا شائناً، بل كان سعيًّا وراءَ إِظهارِ الحقيقةِ، فلذلكَ عدَّنا الفِقْهَ فيه شَابَّاً قوياً». انتهى كلامُ الحَجْبُوريِّ.

وفي هذه الرسائلِ الثلاثِ أحسنُ مثالٍ لما وَصَفَ به الحَجْبُوريُّ أئمَّةَ هذا القرنِ وعلماءَهُ، رضيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وقال شيخُنا الكوثريُّ رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في تعليقِه على كتابِ «الانتقاء في فضائلِ الثلاثةِ الفقهاءِ» للحافظِ ابنِ عبدِ البرِّ^(١): «رسالةُ الليث إلى مالكٍ مما يَهُمُّ الفقهاءِ كرسالةُ مالكٍ إلى الليثِ رضيَ اللَّهُ عَنْهُمَا». انتهى.

وقدِيمًا قبلَ ٣٠ سنةً كُنْتُ أردُتُ أن أُنشِّرَ هذه الرسائلَ في مجموعةٍ تكون درساً لأهْلِ العلمِ والنَاشِئَةِ في عصْرِنا هذا، وتعلِيمًا لهم مَنهَجَ الأئمَّةِ السَّلَفِ الصالِحينِ وأدبِهم الجَمَّ في اختِلافِهِمُ الْعِلْمِيَّةِ، ولكنْ شَغَلتني الأعْمَالُ الْعِلْمِيَّةُ الأخرىَ معَ القيامِ بالوظائفِ التعليميةِ عنِ إنجازِ هذا العملِ العظيمِ النفعِ، فما تيسَّرَ لي ذلكَ إِلا هذا العامَ، فالحمدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ وَأَعْانَ، وأمدَّني بالحياةِ إلى هذا الأوَانِ.

(١) ص ٥٩ من طبعة مصر القديمة، وص ١٠٧ من طبعتي المحققة المطبوعة بيروت.

الأصول المعتمد عليها في الطبع

وعملي في هذا الجزء:

طبعَ الرسالةُ الأولى — رسالَةُ الإمامِ أبي حنيفةٍ إلى عثمانَ البَنِي رحْمَهُمَا اللهُ تَعَالَى — في مجموعَةٍ مع «العالَمُ والمتعلَّم» لِلإمامِ أبي حنيفة، و«الفقهُ الأكْبَرُ» روایةُ أبي مطیع البَلْخِي عَنْهُ، بِالاستانَةِ قَبْلَ نَحْوِ قَرْنَيْنِ، ثُمَّ أَعْدَ طَبَعَهَا شِيخُنا الإمامُ العَلَامُ محمدُ زَاهِدُ الْكُوثُرِي رحْمَهُ اللهُ تَعَالَى مَعَ الْكَتَابَيْنِ المذَكُورَيْنِ، بِتَحْقِيقِهِ الْمَتَّيْنِ وَتَعْلِيقَاتِهِ الْفَيْسِيَّةِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى نَسْخَتِهَا الْمُخْطُوطَةِ الْمُحْفَوظَةِ فِي دارِ الْكِتَابِ الْمَصْرِيَّةِ، وَذَلِكَ سَنَةُ ١٣٦٨.

وقد أوردَ نَصَّ «الرسالة» بِكاملِهِ العَلَامُ الْمُؤْرَخُ الْمَحْدُثُ النَّاقِدُ الشِّيخُ مُحَمَّدُ حَسَنُ الطُّوْنَكِيُّ فِي «معجمِ الْمُصْنَفَيْنِ»^(١) فِي تَرْجِمَةِ الإِيمَامِ أبي حنيفة رحْمَهُ اللهُ تَعَالَى، نَقْلًا عَنْ نُسْخَةِ مُخْطُوطَةٍ فِي الْخِزَانَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ بِسَاحِلِ بُمَبَّيِّ، وَتَارِيْخُ نَسْخَهَا ١٨ مِنْ رَمَضَانَ عَامِ ١٠٨٨، وَفِي أُولَاهَا سَنْدُ «الرسالة» إِلَى الإِيمَامِ أبي حنيفة، كَمَا أَثْبَتَ فِي طَبَعَةِ شِيخِنَا الْكُوثُرِيِّ الْمُطَبَّوِعَةِ عَنْ نُسْخَةِ دارِ الْكِتَابِ الْمَصْرِيَّةِ، وَكَمَا أَثْبَتَهُ أَيْضًا فِي هَذِهِ الطَّبَعَةِ.

وقد أشارَ الإِيمَامُ الْبَزْدُوِيُّ الْفَقِيهُ الْأَصْوَلِيُّ الْمُتَوْفِيُّ سَنَةَ ٤٨٢ رحْمَهُ اللهُ تَعَالَى، فِي أُولَى كِتَابِهِ فِي أَصْوَلِ الْفَقِيهِ^(٢) إِلَى هَذِهِ الرَّسالَةِ، وَذَكَرَهَا أَيْضًا الإِيمَامُ أبو الْعَبَاسِ النَّاطِفِيُّ الْمُتَوْفِيُّ سَنَةَ ٤٤٦ رحْمَهُ اللهُ تَعَالَى، فِي كِتَابِهِ «الْأَجْنَاسِ»، وَأَورَدَ نَصَّهَا بِتَمَامِهَا العَلَامُ الْهَمَدَانِيُّ، فِي «خِزَانَةِ الْأَكْمَلِ» فِي أَوَاخِرِ الْكِتَابِ، أَفَادَهُ الْعَلَامُ الْبَيَاضِيُّ فِي «إِشَارَاتِ الْمَرَامِ مِنْ عَبَاراتِ الإِيمَامِ — أَيِّ الإِيمَامِ أَبِي حنيفة —»^(٣)

(١) ١٩٦:٢ - ١٩٢.

(٢) ص ٢.

(٣) ص ٢٢.

وذكر هذه الرسالة أيضاً العلامة أبو المظفر الإسفرايني المتوفى سنة ٤٧١ رحمه الله تعالى، في كتابه «التبصير في أصول الدين»^(١).

واعتمدت في هذه الطبعة على النسخة المطبوعة بتحقيق شيخنا الكوثري وتعليقه، مع مقابلتها بنسخة «معجم المصنفين» السابقة الذكر.

وأبقيت تعليقات شيخنا على «الرسالة» في طبعته – وهي قليلة – نظراً إلى عظيم نفعها وكبير أهميتها، وختمتها بحرف (ز) الذي رمز به شيخنا إلى اسمه.

وأما الرسالة الثانية والثالثة: رسالتا مالك والليث رحمهما الله تعالى، فقد رواهما الإمام يحيى بن معين رحمه الله تعالى في «تاریخه» رواية عباس الدوری عنه^(٢)، من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث. والحافظ يعقوب بن سفيان الفسوی رحمه الله تعالى في كتاب «المعرفة والتاريخ»^(٣)، من طريق يحيى بن عبد الله بن بکیر المخزومي تلميذ الليث.

وأورد القاضي عياض رحمه الله تعالى جُلَّ رسائل الإمام مالك وشبيهاً من رسالة الإمام الليث بن سعد، في كتابه «ترتيب المدارك»^(٤)، وأورد العلامة ابن القیم رحمه الله تعالى في «إعلام المؤقِّعين»^(٥) نصَّ رسالة الليث بكلماتها نقلًا من «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان الفسوی.

ومن «إعلام المؤقِّعين» نَقَّله العلامة محمد بن الحَسَن الحَجْوَي رحمه الله تعالى في كتابه «الفکر السامی في تاريخ الفقه الإسلامي»^(٦) في ترجمة الليث بن سعد.

(١) ص ١١٤ .

(٢) ٤٨٧:٤ – ٥٠١ .

(٣) ٦٨٧:١ – ٦٩٧ .

(٤) ٤١:١ – ٤٤ .

(٥) ٩٤:٣ – ١٠٠ .

(٦) ٣٧٠:١ – ٣٧٦ .

ولم يخلُ نصُّ الرِّسالتين في المصادر المذكورة من بعض تحريفٍ وأخطاءٍ مع اختلافٍ في بعض المواضع، وقد صحيحتُ في هذه الطبعة الأخطاء وصوَّبْتُ التحريفَ بحسب جُهدي، واخترتُ اللُّفْظَ الْأَلِيقَ بالمقام عند الاختلاف دون تنبيه عليه.

ولما كان الغَرَضُ من نَشْرِ هذه الرسائل إعلام شبابنا المُتعلِّم بمنهج الأئمة السلف وأدبهم العلمي، فلم أَرِ إثقالَ هذه المجموعة بالحواشِي والتعليقاتِ العلمية، ولا البحثَ عن أقاويلِ الأئمة وأدلةِ لهم في المسائل التي جاء ذكرُها في هذه الرسائل.

وإنما اكتفيتُ بتحقيق وتصحيح نصوصِ الرسائل الثلاث، مع تعليق كلماتٍ على الموضع الغامضِ المُراد، فإنَّ السلف لم تكن عادُهُم تَنْمِيقَ الكلام وتَحْبِيرَه، بل كانوا يكتُبونَ الْخَوَاطِرَ عَفْوًا من غيرِ تكُلُّفٍ ولا ترصيفٍ، بحيث قد يَغْمُضُ المُرادُ على القارئِ مثِلِّنا، فعلَّقتُ كلماتٍ للشرح والتوضيح في تلك الموضع.

وترجمتُ بِإِيْجَازٍ واختصارٍ للإمام الليث بن سعد المِصْرِي والإمام عثمان بن مسلم البَّيْيِ البَصْرِي، رحمهما الله تعالى، لِتُصْورَ شُهُرَتَهُما بين طلبةِ العلم عن شهرة الإمام مالك والإمام أبي حنيفة رحمهما الله تعالى.

وفي نهايةِ الرسائلِ الثلاث ذكرتُ بعضَ حكاياتِ وأخبارِ لأئمتنا وعلمائنا السالفين في أدبِهم العلمي لزيادةِ الإفادة، والله تعالى أَسْأَلُ أن ينفعَ بها طلبةِ العلم وأهله، وأن يُوفِّقَنَا للتأدُّب بآدابِ سَلَفَنَا الصالحين، بمِنْهُ وَكَرَمِهِ، فإنه أَكْرَمُ الأكرمين وأَرْحَمُ الراحمين، وصَلَّى الله تعالى وبَارَكَ وسَلَّمَ على سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وعلى آله وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وكتبه
عبد الفتاح أبو غدة

في الرياض ٢٧ من ربيع الثاني سنة ١٤١٦

كلمات في ترجمة الإمام الليث بن سعد:

هو الإمام الحافظُ شيخُ الإسلام، عالمُ الديار المصرية وزعيمُها، أبو الحارتُ الليثُ بن سعد بن عبد الرحمن، الفهيمي مولاهُم، الأصبهاني الأصل المصري، المولود سنة ٩٤، والمتوفى سنة ١٧٥، عن ٨١ سنة رحمه الله تعالى.

حدَّثَ عن عطاء بن أبي رباح، ونافع، وابن أبي مليكة، وسعيد المقبرِي، وأبي الزبير المكي، وابن شهاب الزهري، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وأبي الزناد، ومشرح بن هاعان، وأبي قبيل المعاذري، ويزيد بن أبي حبيب، وخلقٍ كثيرٍ عالياً ونازلاً، وروى عن القاضي أبي يوسف عن الإمام أبي حنيفة، وحديثه عنه مخرج في «شرح معاني الآثار» للطحاوي^(١) وغيره.

وحدَّثَ عنه خلقٍ كثيرٍ، منهم ابن عجلان شيخُه، وابن لهيَّة، وهشيم، وابن وهب، وابن المبارك، وسعيدُ بْنُ أبي مريم، ويحيى بْنُ عبد الله بْنُ بُكير المخزومي، وشُعيب بْنُ الليث ولدُه، وعبد الله بن صالح كاتبه.

قال الحافظ الذهبي: «كان الليث رحمة الله فقيه مصر، ومحدثها، ومحتشمها، ورئيسها، ومن يفتخر بوجوده الإقليم، بحيث إن متولي مصر وقاضيها وناظرها، من تحت أوامره، ويرجعون إلى رأيه ومشورته، ولقد أراده المنصور على أن ينوب له على الإقليم، فاستعنى من ذلك».

(١) ١٢٨: في باب ترك القراءة خلف الإمام.

وكان الشافعي رحمة الله يتأسف على فواته، وكان يقول: الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به، وعنه أيضاً: الليث أتبع للأثر من مالك.

وثقة الأئمة وأثروا عليه كثيراً، وقال ابن سعد: استقلَ الليث بالفتوى، وكان ثقةً كثيراً الحديث، سريانياً من الرجال، سخياً، له ضيافةً.

وعن أشهب بن عبد العزيز: كان الليث له كل يوم أربعة مجالس يجلسُ فيها: أما أولها فيجلسُ لنائبة السلطان في نوائبه وحوائجه، وكان الليث يغشاه السلطان، فإذا أنكرَ من القاضي أمراً، أو من السلطان، كتب إلى أمير المؤمنين، فيأتيه العزلُ. وقد صدق من قال:

إن الملوك ليحكمون على الورى
وعلى الملوك لتحكم العلماء
ويجلسُ لأصحاب الحديث، ويجلسُ للمسائل، يغشاه الناسُ فيسألونه،
ويجلسُ لحوائج الناس، لا يسألُه أحدٌ فيرده، كبرت حاجته أو صغرت.

وقال يحيى بن عبد الله بن بكيٍّ: كان الليث فقيه البدن^(١)، عربيٌ اللسان، يُحسنُ القرآن والنحو، ويحفظُ الحديثَ والشعرَ، حسن المذاكرة، مما زال يذكرَ خصالاً جميلةً، ويقدِّم بيده، حتى عَقد عشرةً، وقال: لم أَر مثله.

وقال ابن وهب: كل ما كان في كتب مالك: «وأخبرني من أرضي من أهل العلم» فهو الليث بن سعد.

وعن حرمَلة قال: كان الليث بن سعد يَصْلُ مالكاً بمئة دينارٍ في السنة، فكتبَ مالكُ إليه: عليَّ دينٌ، فبعثَ إليه بخمس مئة دينارٍ.

وعن ابن وهب قال: كتبَ مالكُ إلى الليث: إني أريدُ أن أدخلَ بنتي على زوجها، فأحبُ أن تبعَثَ لي بشيءٍ من عصفرٍ، فبعثَ إليه بثلاثين حملًا عصفرًا،

(١) يقولون: (فقيه البدن) و(فقيه النفس)، يعنون بذلك أن الفقه فطرة فيه وغريزة وسليقة.

فباع منه بخمس مئة دينار، وبقي عنده فضلة^(١).

وعن ابن وهب أيضاً قال: لو لا مالك واللith هلكت، كنت أظن كلَّ ما جاء عن النبي صلَّى الله عليه وسلم يفعَلُ به.

وفي لفظ آخر عنه: لو لا أن الله أنقذني بمالك واللith لضيَلتُ، فقيل له: كيف ذلك؟ قال: أكثرُ من الحديث فحَيَرَني، فكنتُ أعرِضُ ذلك على مالك واللith، فيقولان لي: خُذْ هذا ودَعْ هذا^(٢).

وذكر القاضي عياض في «ترتيب المدارك»^(٣): قال اللith: لقيت مالكاً بالمدينة، فقلت له: إني أراك تمسحُ العَرَقَ عن جَيْنِكَ، قال: عَرَقْتُ مع أبي حنيفة، إنه لفقيه يا مصرئي. ثم لقيت أبو حنيفة، فقلت: ما أحسنَ قولَ ذلك الرجلِ فيك! فقال أبو حنيفة: واللهِ ما رأيتُ أسرَعَ منه بجوابٍ صادِقٍ ونَقِيدٍ^(٤) تامٌ.

وروى الإمام ابن عبد البر في «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء»^(٥) عن يحيى بن عبد الله بن بُكير قال: سمعت اللith بن سعد يقول: كنتُ أسمعُ بذكر

(١) هكذا كانت الْكُلْفَةُ مرتفعةً بين هؤلاء الأئمة، كما يتساقون العلمَ يتتساقون المَعْوَنةُ والجِباءُ، هذا مع ما كان عليه الإمام مالك رحمه الله تعالى من العفة، وعز النفس، والغنى عن الناس، مع سَعَةِ في العيش ورَغْدٍ في الحياة، قال الحافظ الذهبي في خاتم ترجمة الإمام مالك في «سير أعلام النبلاء» ١٣٣: ٨ :

«قد كان هذا الإمام من الْكُبَرَاءِ السُّعَدَاءِ، وَالسَّادَةِ الْعُلَمَاءِ، ذَا حِشْمَةَ وَتَجَمِّلَ، وَعَبِيدَ، وَدَارَ فَاخِرَةَ، وَنِعْمَةَ ظَاهِرَةَ، وَرَفِيعَةَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَيَأْكُلُ طَيِّبًا، وَيَعْمَلُ صَالِحًا»، فرحمه الله تعالى ورضي عنه.

(٢) كذا في «ترتيب المدارك» ٤٢٧: ٢.

(٣) ١٥٧: ١.

(٤) في «ترتيب المدارك»: (وزهدٌ تامٌ)! والأليقُ بالمقام ما أثبتُه. فانظر تقدير العلماء بعضِهم البعض، وثناءً أحدهم على صاحبه بالغيب هذا الثناءُ الجميل، دون تكلفٍ وتزلفٍ.

(٥) ص ١٥٤ من طبعة مصر القديمة، وص ٣٠٠ من طبعتي المحققة المطبوعة بيروت.

أبى حنيفة، وأتمنى أن أراه، فكنت يوماً في المسجد الحرام، فرأيت حلقة عليها الناس مُتقاصِفين^(١)، فأقبلت نحوها، فرأيت رجلاً من أهل خراسان أتى أبا حنيفة، فقال:

إني رجل من أهل خراسان كثيُر المال، وإن لي ابناً ليس بالمحمود، وليس لي ولدٌ غيره، فإن زوجته طَلَقَ، وإن سَرَيْته أعتقَ، وقد عجزت عن هذا، فهل من حيلة؟ فقال له: اشتراط الجارية التي يرضاهَا هو لنفسك، ثم زوّجها منه، فإن طَلَقَ رَجَعَت مملوكتُك إليك، وإن أعتقَ أعتق ما لا يملك.

قال الليث: فوالله ما أعجبني قوله بأكثرَ مما أعجبني سُرعةُ جوابِه.

وقال الإمام الشافعي: العلم يدور على ثلاثة: مالك، والليث، وابن عيينة. قال الذهبي: بل وعلى سبعةٍ معهم، وهم: الأوزاعي، والثوري، ومَعْمَر، وأبُو حنيفة، وشعبة، والحمدانان^(٢).

وقال الذهبي أيضاً: مناقبُ الإمام الليث عديدةٌ، وهو إمامٌ حجةٌ كثيُرُ التصانيف. وقال أبو يعلى الخليلي: كان الليث إماماً وقته بلا مُدافعاً. وقال ابن حبان: كان من سادات أهل زمانه فقهاءً وعلماءً وحفظاءً وفضلاءً وكراماً.

قال الحافظ ابن حجر: أخذ الفقه عن الليث ابن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم، وأشهب، ويحيى بن بكيَّر، وأبو صالح وغيرُهم، لكنه ما صنف شيئاً من الكتب - أي في الفقه - ، ولا دَوَنَ أصحابه المسائلَ عنه، ولذلك قال الشافعي: ضَيَّعَه أصحابه يعني: لم يُدوِّنوا فقهه كما دَوَّنوا فقهَ مالك وغيره، وإن كان بعضُهم قد جَمَعَ شيئاً. وقد ذكر الشيخ أبو إسحاق - الشيرازي - في «الطبقات»: أن علم التابعين من أهل مصر تناهى إلى الليث بن سعد.

(١) أي مُتجمّعين، يَسْتَمِعونَ الْعِلْمَ.

(٢) من «سير أعلام النبلاء» ٨: ٩٤.

قال ابن حجر: ولقد تبعَتْ كُتبَ الخلاف كثيراً فلم أقف فيها على مسألة واحدةٍ انفرد بها الليثُ عن الأئمة من الصحابة والتابعين، إلا في مسألة واحدةٍ وهي أنه كان يرى تحريم أكل الجراد الميت، وقد نقل ذلك أيضاً عن بعضِ المالكية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال شيخنا الكوثري^(١): ولعل هذا – أي عدم انفراده بمسائل – من أسباب الاستغناء عن تدوين مذهبِه.

تُوفي الإمام الليثُ بنُ سعد يوم الجمعة أو ليتلها للنصف من شعبان سنة ١٧٥، قال خالد بن عبد السلام الصدفي: شهدت جنازة الليث بن سعد مع والدي، فما رأيت جنازة قط أعظم منها،رأيت الناس كُلَّهم عليهم الحُزنُ، وهم يُعزّي بعضُهم بعضاً، ويَكُونُونَ، فقلتُ: يا أباٌ، كأنَّ كُلَّ واحدٍ من الناس صاحبُ هذه الجنائز، فقال: يا بُنَيَّ، لا تَرَى مثلَه أبداً. رحمه الله تعالى ورضي عنه^(٢).

* * *

(١) في تعليقه على «تبين كذب المفترى فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري»

ص ٣٦٠.

(٢) من «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٣٦:٨ – ١٦٣، و«تذكرة الحفاظ» له أيضاً ١: ٢٢٤ – ٢٢٦، و«الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية» لمحافظ ابن حجر، المطبوعة في «مجموعة الرسائل المنيرية» ٢: ٢٣٥ – ٢٦٥، وغيرها، ولشيخنا الكوثري رحمه الله تعالى كتاب «قطارات الغيث من حياة الإمام الليث» ما يزال مخطوطاً، ذكره شيخُنا في حاشية «تبين كذب المفترى» ص ٣٦٠، حيث قال:

«والحق أن الليث استقلَّ في الاجتهاد، وله رسالة وجهها إلى مالك، يُجيزُ فيها عما أورده مالك في رسالته كأن بعثها إليه، تدلُّ على غزارِ علمِه وكبرِ محلِّه في الاجتهاد. وقد ذكرنا كلتا الرسالتين القيمتين بتصنيعهما في كتابنا: «قطارات الغيث من حياة الإمام الليث»، لعظيم فائدتهما لمن يعني بتاريخ الفقه الإسلامي وكيفية تطورِه». وهذا الكتاب مما فقد من كتب شيخنا.

سُطُورٌ من ترجمة الإمام عثمان البَّيِّنِ :

هو الإمام فقيه البصرة أبو عمرو عثمان بن مسلم البَّيِّنِ، الكوفي ثم البصري، المتوفى سنة ١٤٣ عن نحو ٧٠ سنة أو أقل.

حدَّثَ عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، وعامِر الشَّعْبِيُّ، والحسَن البصري، وعبد الحميد بن سَلَمَةَ، ونعميم بن أبي هند. وروى عنه شعبةُ بْنُ الحجاج، وسُفيان الثوري، وحماد بن سَلَمَةَ، وهشيم، وعيسي بن يونس، ويزيد بن زُرَيْعَ، وابن علية، وغيرهم.

قال الإمام أحمد: صدوق ثقة. وقال عباس الدوري عن ابن معين: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة له أحاديث، وكان صاحب رأي وفقه. وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حدِيثه. وقال الدارقطني: ثقة.

وقال النسائي في «الكتَّى»: عثمان البَّيِّنِ، أخبرنا معاوية بن صالح عن ابن معين قال: عثمان البَّيِّنِ ضعيف. قال النسائي: «وهذا عندي خطأ، ولعله أراد عثمان البُّرَّيِّ». وذكره ابن حبان في «الثلاث». روى له أصحاب السنن الأربعة في كتبهم.

وعن الإمام الشافعي قال: «قلت لمالك بن أنس: رأيت عثمان البَّيِّنِ؟ قال : نعم، وكان رجلاً مُقارِباً»^(١).

(١) من «عقود الجمان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان» ص ١٨٦.

وجاء ذكرُ عثمان البَّيِّ رحمة الله تعالى في «إنباء الرواة على أنباء النهاة» لجمال الدين القِفْطِي^(١) حيث قال: «عثمان البَّيِّ ذكره أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد السُّكْرِي، في كتاب «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» فيما وَهِمَ فيه أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، فقال:

سمعت من يحكى عن ابن دريد – ولم أسمع هذه الحكاية منه – أنه قال: وجدت للجاحظ في كتاب «البيان والتبيّن» تصحيفاً شَبِّعاً في الموضع الذي يقول فيه: حدثني محمد بن سلَّام، قال: سمعت يونس يقول: ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام، ما جاءنا عن النبي صَلَّى الله عليه وسلم.

قال أبو بكر – هو ابن دريد راوي الخبر – : وإنما هو عن البَّيِّ، أي عن عثمان البَّيِّ، وكان فصيحاً، وأما النبي صَلَّى الله عليه وسلم، فلا شك عند المِلَّيِّ والذَّمِّي أنه كان أَفْصَحَ الناس.

أخبرنا ابنُ دريد، حدثنا أبو حاتم، عن الأصممي، قال: كان عثمان البَّيِّ نحوياً، وكان يُسمَّى: عثمان العربيَّ من فصاحته». انتهى.

وقد تصحَّفَ (البَّيِّ) إلى (النبيِّ) على بعض الروايات في بعض الأحاديث أيضاً، فصَوَّبه الإمام أحمد وغيره، كما رواه الخطيب في «تاریخ بغداد»^(٢).

وأما (البَّيِّ) بفتح الموحدة وتشقيل المثنوية فنسبة إلى بيع البُّتُوت، فقد كان عثمان يَبِيعُ البُّتُوتَ، كما ذكره ابنُ سعد، و(البُّتُوت) جمعُ (البَّتَّ) وهي الطيلسانُ من خزَّ ونحوه، وبائمه بَتَّى وبَتَّاتَ.

وقد اضطرب صنيعُ صاحب «القاموس» العلامة الفيروزآبادي، فذكرَ عثمان هذا مرَّةً في البَّتَّ بمعنى الطيلسان، وأخرى في البَّتَّ التي اسمُ قريةٍ بالعراق قُرب

(١) ٣٤٣: ٢

(٢) ٨٠: ٢

زادان، وقال إن عثمان هذا منسوب إليه، والمُحدّثون على الأول الذي نقلته عن ابن سعد، وبِه قال ابن قتيبة في «المعارف» والذهبـي في «السـير» وآخرون، وأما السمعـاني فقد قال في «الأنسـاب»: البـيـ: هذه النـسبـة إلى البـيـ، وهو موضع أظن بنواحي البـصـرة، والمـشـهـورـ بهـذهـ النـسبـةـ منـ الـقـدـماءـ: عـثـمـانـ البـيـ...»، كـذاـ قال السـمعـانـيـ،ـ وـالـظـاهـرـ أـنـ الصـوابـ هوـ الـأـولـ.

وقال الذهبـيـ في «المـيزـانـ»: عـثـمـانـ البـيـ الفـقيـهـ: ثـقـةـ إـمامـ.ـ وـقـالـ فـيـ «المـشـتبـهـ»:ـ فـقـيـهـ الـبـصـرةـ زـمـنـ أـبـيـ حـنـيفـةـ».ـ وـقـالـ شـيـخـنـاـ الـكـوـثـريـ:ـ «ـكـانـ مـنـ عـظـمـاءـ مجـتـهـدـيـ هـذـهـ الـأـمـةـ،ـ وـمـنـ اـنـقـرـضـتـ مـذـاهـبـهـمـ،ـ وـلـهـ اـنـفـرـدـاتـ فـيـ الـفـقـهـ ذـكـرـهـاـ الطـحـاوـيـ فـيـ «ـاـخـتـلـافـ الـعـلـمـاءـ»ـ،ـ وـأـبـوـ بـكـرـ الرـازـيـ فـيـ «ـمـخـتـصـرـهـ»ـ،ـ وـأـبـنـ الـمنـذـرـ فـيـ «ـإـشـرـافـ»ـ،ـ لـكـنـ أـهـمـلـهـاـ اـبـنـ جـرـيرـ فـيـ «ـاـخـتـلـافـ الـفـقـهـاءـ»ـ لـهـ،ـ رـضـيـ اللـهـ تـعـالـىـ عـنـهـ وـعـنـ سـائـرـ الـأـئـمـةـ وـنـقـعـنـاـ بـرـكـاتـ عـلـوـمـهـ»ـ^(١).

* * *

(١) من «ـسـيـرـ أـعـلـامـ الـنـبـلـاءـ»ـ ٦:١٤٨ـ ـ ١٤٩ـ،ـ وـ«ـتـهـذـيبـ التـهـذـيبـ»ـ ٧:١٥٣ـ ـ ١٥٤ـ،ـ وـ«ـمـيزـانـ الـاعـدـالـ»ـ ٣:٥٩ـ ـ ٦٠ـ،ـ وـ«ـمـعـارـفـ»ـ لـابـنـ قـتـيبةـ صـ ٥٩٦ـ،ـ وـ«ـتـبـصـيرـ الـمـتـبـهـ»ـ فـيـ تـحـرـيرـ المـشـتبـهـ»ـ ١:١٢٢ـ،ـ وـ«ـإـنـبـاهـ الرـوـاـةـ»ـ لـلتـقـطـيـ ٢:٣٤٣ـ،ـ وـ«ـتـاجـ الـعـرـوـسـ شـرـحـ القـامـوسـ»ـ ١:٥٢٣ـ،ـ وـمـقـدـمةـ شـيـخـنـاـ الـكـوـثـريـ عـلـىـ «ـرـسـالـةـ أـبـيـ حـنـيفـةـ إـلـىـ الـبـيـ»ـ فـيـ طـبـعـةـ الـمـصـرـيـةـ سـنـةـ ١٣٦٨ـ.

رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البَّتِّي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآل
وصحبه أجمعين.

روى الإمام حسام الدين الحسين بن علي بن الحجاج السُّعْنَاقِي، عن حافظ الدين محمد بن نصر البُخاري، عن شمس الأئمة محمد بن عبد السَّتَّار الْكَرْدَرِي، عن برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المَرْغِينَانِي، عن ضياء الدين محمد بن الحسين بن ناصر الْيَرْسُوْخِي، عن علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السَّمَرْقَنْدِي، عن أبي المُعِين ميمون بن محمد المَكْحُولِي النَّسَفِي، عن أبي زكريا يحيى بن مُطْرَف^(١) الْبَلْخِي، عن أبي صالح محمد بن الحسين السَّمَرْقَنْدِي، عن أبي سعيد محمد بن أبي بكر البُشْتِي^(٢)، عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، عن نَصِيرِ بن يَحْيَى الْفَقِيْهِ، عن أبي عبد الله محمد بن سَمَاعَة التَّمِيمِي، عن الإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصارِي، عن الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه وعنهم أنه قال:

(١) في نسخة «معجم المصنفين»: (مطرز) بالزاي.

(٢) في نسخة «معجم المصنفين»: (محمد بن بكر البستي).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من أبي حنيفة إلى عثمان البَيْ: سلامٌ عليك، فإنني أحمدُ إليك اللهُ الذي لا إله إلا هو. أمّا بعد فإنني أوصيك بـتقوى الله وطاعته، وكفى بالله حسيباً وجازياً.

بلغني كتابُك، وفهمتُ الذي فيه من نصيحتك وحفظك لنا، وقد كتبتَ أنه دعاك إلى الكتاب بما كتبته حرصك على الخير والنصيحة، وعلى ذلك كان موضعه عندنا.

كتبتَ تذكرُ أنه يَلْغُكَ أَنِّي من المُرْجِحَة^(١)، وأنّي أقول: مؤمنٌ ضال، وأنّ ذلك يُشُقُّ عليك. ولعمرِي ما في شيءٍ باعَدَ عن الله تعالى عذرًا لأهله، ولا فيما أَحدَثَ الناسُ وابتدَعوا أمرًا يُهتَدى به، ولا الأمرُ إلا ما جاء به القرآن، ودعا إليه محمد صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ، وكان عليه أصحابه حتى تفرق الناس، وأمّا ما سِوَى ذلك فمُبَتَّدَعٌ ومُحَدَّثٌ، فافهم كتابي إليك، واعلم أنه لولا رجاءُ أن ينفعك الله به لم أتكلف الكتابَ إليك، فاحذر رأيك على نفسِك، وتَخَوَّفْ أن يدخل الشيطانُ عليك، عَصَمنَا اللهُ وإياك بطاعته، ونسأله التوفيقَ لنا ولنك برحمته.

ثم أُخْبِرُكَ أَنَّ الناسَ كانوا أَهْلَ شِرْكٍ قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ اللهُ تعالى محمداً

(١) وقد عَدَ المَقْبِلِيُّ مِنْ غَلَطَاتِ الْخَواصِ جَعْلَ (المُرْجِحَةِ) اسماً لمن قال: إنَّ صاحبَ الكبيرة إذا لم يَتُّبْ: تحت المشيئة، وصرفَ أحاديثَ ذمِّ المُرْجِحَةِ إلى ذلك، وإنما هُمْ من قال: لا وعيَد لأهل الصلاة فأخْرَهم عن الوعيد رأساً، وأمّا الدخول تحت المشيئة فصريحُ الكتاب والسنة لفظاً، ومعلومٌ توائراً. ذَكَر ذلك في (الأبحاث)، فيكون إرجاءُ أبي حنيفة مَحْضَ السُّنَّةَ، ونَبْزُهُ به على المعنى الْبِدُّعِيِّ مَحْضَ فِرْيَةَ (ز).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَعَثَ مُحَمَّداً يَدْعُوْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَدَعَاهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهُدُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ بِهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَكَانَ الدَّاخِلُ فِي الْإِسْلَامِ مُؤْمِنًا بِرِئَاتِ الشَّرِكِ، حَرَاماً مَالُهُ وَعِرْضُهُ وَدَمُهُ، لِهِ حَقُّ الْمُسْلِمِينَ وَحُرْمَتُهُمْ، وَكَانَ التَّارِكُ لِذَلِكَ حِينَ دُعِيَ إِلَيْهِ كَافِراً بِرِئَاتِهِ مِنَ الْإِيمَانِ، حَلَالاً مَالُهُ وَدَمُهُ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ أَوِ الْقَتْلُ. إِلَّا مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ سَبَّحَهُ وَتَعَالَى فِي أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ إِعْطَاءِ الْجُزِيَّةِ.

ثُمَّ نَزَّلَتِ الْفَرَائِضُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ التَّصْدِيقِ، فَكَانَ الْأَخْذُ بِهَا عَمَلاً مِنَ الْإِيمَانِ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(١). وَقَالَ: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾^(٢). وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ. فَلِمَ يَكُنُ الْمُضَيِّعُ لِلْعَمَلِ مُضَيِّعًا لِلتَّصْدِيقِ، وَقَدْ أَصَابَ التَّصْدِيقَ بَغْيَرِ عَمَلٍ.

وَلَوْ كَانَ الْمُضَيِّعُ لِلْعَمَلِ مُضَيِّعًا لِلتَّصْدِيقِ لَا نَتَّقَلَّ مِنْ اسْمِ الْإِيمَانِ وَحُرْمَتِهِ بِتَضِييعِهِ الْعَمَلِ، كَمَا أَنَّ النَّاسَ لَوْ ضَيَّعُوا التَّصْدِيقَ لَا نَتَّقَلَّ بِتَضِييعِهِ مِنْ اسْمِ الْإِيمَانِ وَحُرْمَتِهِ وَحْقَهُ، وَرَجَعُوا إِلَى حَالِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا مِنَ الشَّرِكِ.

وَمَا يُعْرَفُ بِهِ اخْتِلَافُهُمَا أَنَّ النَّاسَ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي التَّصْدِيقِ، وَلَا يَتَفَاضِلُونَ فِيهِ. وَقَدْ يَتَفَاضَلُونَ فِي الْعَمَلِ، وَتَخْتَلِفُ فَرَائِضُهُمْ.

(١) جاءَتْ هَذِهِ الْجَمْلَةُ الْكَرِيمَةُ فِي تِسْعَ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، أَوْلَاهَا فِي سُورَةِ الْبَقْرَةِ: ٢٥.

(٢) جاءَتْ هَذِهِ الْجَمْلَةُ الْكَرِيمَةُ فِي سُورَةِ التَّغَابِنِ: ٩، وَفِي سُورَةِ الطَّلاقِ: ١١.

وَدِينُ أَهْلِ السَّمَاءِ وَدِينُ الرَّسُولِ وَاحِدٌ، فَلَذِكَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكُمْ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾^(١).

واعلم أنَّ الْهُدَى في التصديق بالله ورُسُلِه ليس كالْهُدَى في ما افترضَ من الأفعال. ومن أين يُشكِّلُ ذلك عليك؟ وأنت تُسمِّيه مؤمناً وهو جاهلٌ بما لا يعلم من الفرائض، فلا بد من أن تُسمِّيه مؤمناً بتصديقه، كما سَمَّاه الله تعالى في كتابه، وأن تُسمِّيه جاهلاً بما لا يعلم من الفرائض، وهو إنما يتعلَّم ما يجهل. فهل يكون الضالُّ عن معرفة الله تعالى ومعرفة رسوله كالضالُّ عن معرفة ما تعلَّمه الناسُ وهم مؤمنون؟ وقد قال الله تعالى في تعليمه الفرائض: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنَّ تَضَلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢). وقال: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٣). وقال: ﴿فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾^(٤) يعني من الجاهلين.

والحجَّةُ من كتاب الله تعالى والسنَّة على تصديق ذلك أَبَيْنُ وأَوْضَحُ من أن تُشكِّلَ على مثلك، أو لستَ تقول: مؤمنٌ ظالم، ومؤمنٌ مُذنب، ومؤمنٌ مُخطيء، ومؤمنٌ عاصٍ، ومؤمنٌ جائز؟ هل يكون فيما ظلم وأخطأ مهدياً فيه مع هُداه في الإيمان، أو يكون ضالاً عن الحق الذي أخطأه؟ .

وقولُ بَنِي يعقوب على نبيّنا وعليهم السلام لأبيهم ﴿إِنَّكَ لَفِي ضَلَالٍكَ

(١) من سورة الشورى: ١٣.

(٢) من سورة النساء: ١٧٦.

(٣) من سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤) من سورة الشعراء: ٢٠.

القديم^(١)، أتَظَنُّ أَنْهُمْ عَنْوًا: إِنَّكَ لَفِي كُفْرٍ الْقَدِيمِ؟ حَاشَا اللَّهُ أَنْ تَفَهَّمَ هَذَا، وَأَنْتَ بِالْقُرْآنِ عَالَمٌ.

واعلم أنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ كَمَا كَتَبْتَ بِهِ إِلَيْنَا: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا أَهْلَ تَصْدِيقِ قَبْلِ الْفَرَائِضِ، ثُمَّ جَاءَتِ الْفَرَائِضُ، لَكَانَ يَنْبَغِي لِأَهْلِ التَّصْدِيقِ أَنْ يَسْتَحْقُّوْا (اسْمَ) التَّصْدِيقِ بِالْعَمَلِ حِينَ كُلُّفُوا بِهِ، وَلَمْ تُقْسِرْ لِي مَا هُمْ عَلَيْهِ، وَمَا دِينُهُمْ، وَمَا مُسْتَقْرُهُمْ عَنْدَكَ قَبْلَ ذَلِكَ؟ إِذَا هُمْ لَمْ يَسْتَحْقُّوْا الْاسْمَ إِلَّا بِالْعَمَلِ حِينَ كُلُّفُوا.

فَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ تَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ وَحُرْمَتُهُمْ، صَدَقْتَ، وَكَانَ صَوَابًا، لِمَا كَتَبْتَ بِهِ إِلَيْكَ. وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّهُمْ كُفَّارٌ فَقَدْ ابْتَدَعْتَ وَخَالَفْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقُرْآنَ. وَإِنْ قُلْتَ بِقَوْلٍ مِنْ تَعْنَتَ مِنْ أَهْلِ الْبَدْعَ، وَزَعَمْتَ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا مُؤْمِنًا، فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا القَوْلُ بِدْعَةٌ وَخَلَافٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ.

وَقَدْ سُمِّيَ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ أَمِيرُ الْمُطَهِّرِينَ فِي الْفَرَائِضِ كُلُّهَا يَعْنُونَ؟، وَقَدْ سُمِّيَ عَلَيْهِ أَهْلَ حَرْبِهِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ: مُؤْمِنِينَ، فِي كِتَابِ الْقَضِيَّةِ. أَوْ كَانُوا مُهَتَّدِينَ وَهُوَ يَقْتُلُهُمْ؟ وَقَدْ اقْتَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ تَكُنْ الْفِتَنَاتُ مُهَتَّدِيَّتَيْنِ جَمِيعًا، فَمَا اسْمُ الْبَاغِيَّةِ عَنْدَكَ؟.

فَوَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ مِنْ ذُنُوبِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنَ الْقَتْلِ، ثُمَّ دَمَاءُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَاصَّةً. فَمَا اسْمُ الْفَرِيقَيْنِ عَنْدَكَ؟ وَلَيْسَا مُهَتَّدِيَّيْنِ جَمِيعًا.

(١) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ: ٩٥

فإِنْ زَعَمْتَ أَنَّهُمَا مُهَتَّدِيَانِ جَمِيعاً ابْتَدَعْتَ، وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّهُمَا ضَالَّانِ
جَمِيعاً ابْتَدَعْتَ، وَإِنْ قَلْتَ: إِنَّ أَحَدَهُمَا مُهَتَّدٌ فَمَا الْآخَرُ! فَإِنْ قَلْتَ: اللَّهُ
أَعْلَمُ، أَصْبَتَ تَفَهَّمَ هَذَا الَّذِي كَتَبْتُ بِهِ إِلَيْكَ.

واعلم أنني أقول: أهلُ الْقِبْلَةِ مُؤْمِنُونَ، لَسْتُ أُخْرِجُهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ
بتضييع شيءٍ من الفرائض ، فمن أطاع الله تعالى في الفرائض كلّها مع
الإيمان: كان من أهل الجنة عندنا، ومن ترَكَ الإيمانَ والعملَ: كان كافراً من
أهل النار ، ومن أصاب الإيمانَ وضيَّعَ شيئاً من الفرائض: كان مُؤْمِنًا مُذَنبًا ،
وكان لِلَّهِ تَعَالَى فِيهِ الْمُشِيَّةُ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، فَإِنْ عَذَّبَهُ عَلَى
تضييعه شيئاً فعلَى ذَنْبٍ يُعَذَّبُهُ، وَإِنْ غَفَرَ لَهُ فَذَنْبٌ يَغْفِرُ.

وإنني أقول فيما مضى من اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما كان بينهم: الله أعلم. ولا أظنُ هذا إلا رأيك في أهلِ
الْقِبْلَةِ، لأنَّهُ أَمْرُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمْرُ حَمَلَةِ السُّنْنَةِ
والفقه .

زَعَمَ أَخْوَكَ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ^(١)، وَنَحْنُ نَصِفُ لَهُ هَذَا: أَنَّ هَذَا أَمْرُ
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَزَعَمَ سَالِمٌ^(٢) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ: أَنَّ هَذَا أَمْرُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَزَعَمَ أَخْوَكَ نَافعَ أَنَّ هَذَا أَمْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا .

(١) والزَّعْمُ هنا بمعنى القول الحق بقرينة المقام، وهو من الأضداد، فِيُعَيْنُ المَقَامُ
المراد. فكُلُّ هُؤُلَاءِ لَا يَرَوْنَ نَفِيَ الإِيمَانَ عَنْ مَرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ (زَ).

(٢) هو سالم بن عجلان الأفطس. قال الإمام أحمد فيه: ثقة. عبد الفتاح.

وزَعَمَ ذلك أَيْضًا عبدُ الْكَرِيم^(١)، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ هَذَا أَمْرُهُ.

وقد بلغني عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه حين كتب القضية أنه يسمى الطائفتين : (مؤمنين) جميعاً. وزَعَمَ ذلك أَيْضًا عُمَرُ بْنُ عبد العزيز كما رواه من لقائه من إخوانك فيما بلغني عنك . ثم قال : ضَعُوا لي في هذا كتاباً ، ثم أَنْشأْ يَعْلَمُه وَلَدَه ، وَيَأْمُرُهُم بِتَعْلِيمِه – عَلَمُه جُلُسَاءَكَ رَحْمَكَ اللَّهُ تَعَالَى – فَكَانَ بِمَكَانٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

واعلم أَنَّ أَفْضَلَ مَا عَلِمْتُمْ وَمَا تُعْلَمُونَ النَّاسَ السُّنَّةُ، وَأَنْتَ يَنْبُغِي لَكَ أَنْ تَعْرِفَ مَنْ أَهْلُهَا الَّذِينَ يَنْبُغِي أَنْ يَتَعَلَّمُوْهَا .

وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ اسْمِ (المرجئة)^(٢) فَمَا ذَنْبُ قَوْمٍ تَكَلَّمُوا بَعْدُلَ،

(١) هو عبدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكَ الْجَزَرِيِّ . قال الإمامُ أَحْمَدُ فِيهِ ثَقَةُ ثَبَّتْ .
عبد الفتاح .

(٢) وَعَدَ مَنْ جَعَلَ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ تَحْتَ مَشِيَّةِ اللَّهِ : إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَ بِهَا : مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ ، لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْمُعْتَذَلَةِ أَوِ الْخَوَارِجِ أَوِ مِنْ سَارَ سَيْرَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ شَاعِرٍ ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي الْعَوَامِ الْحَافِظُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ سَهْلِ التَّرْمِذِيِّ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ غَسَانَ الْمَرْوَزِيِّ الْقَاضِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْلَى زَبُورٍ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ (ح) . قال إِبْرَاهِيمٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الرَّازِيُّ بِمَكَةَ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ سَهْلِ الرَّازِيِّ ، أَبْنَانَا بَشَّارُ بْنُ قِيرَاطٍ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : دَخَلْتُ أَنَا وَعَلْقَمَةُ بْنُ مَرْئَثَةِ عَطَاءَ بْنِ أَبِي رِبَاحٍ ، فَقَلَّنَا لَهُ : يَا أَبَا مُحَمَّدِ إِنَّ بِبَلَادِنَا قَوْمًا يَكْرَهُونَ أَنْ يَقُولُوا : إِنَّا مُؤْمِنُونَ . ثُمَّ قَالَ : قَالَ عَطَاءُ : وَلِمَ ذَاكَ؟ قَالَ : يَقُولُونَ إِنْ قَلَّنَا : نَحْنُ مُؤْمِنُونَ ، قَلَّنَا : نَحْنُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَقَالَ عَطَاءُ : فَلَيَقُولُوا : نَحْنُ مُؤْمِنُونَ ، وَلَا يَقُولُونَ : نَحْنُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَلَكِ مَقْرَبٍ ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ إِلَّا وَلَهُ عَزْ وَجْلُ عَلَيْهِ الْحُجَّةَ ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ .

وسمّاهم أهل البدع بهذا الاسم؟ ولكنهم أهل العدل وأهل السنة، وإنما هذا الاسم سماهم به أهل الشنآن البتة، ولعمري ما يهجن^(١) عذلاً لو دعوت إليه الناس فوافقوك عليه أن يسمّيهم أهل شنآن: المرجئة، فلو كانوا فعلوا ذلك كان هذا الاسم بدعة، فهل يهجن ذلك ما أخذت به من أهل العدل؟

ثم إنه لو لا كراهيّة التطويل، وأن يكثُر التفسير لشرحت لك الأمور التي أجبتُك بها فيما كتبْتُ به، ثم إن أشكَلَ عليك شيء أو أدخلَ عليك أهل البدع شيئاً فأعلمني أجيئك فيه إن شاء الله تعالى، ثم لا ألوك ونفسي خيراً والله المستعان.

لا تدع الكتاب إلى بسلامك وحاجتك، رزقنا الله منقلباً كريماً وحياة طيبة، وسلام الله عليك ورحمة الله وبركاته. والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

ثم قال عطاء: يا علامة إن أصحابك كانوا يسمون أهل الجماعة، حتى كان نافع بن الأزرق، فهو الذي سماهم (المرجئة).

قال القاسم: قال أبي: وإنما سماهم (المرجئة) فيما يبغنا أنه كلّم رجالاً من أهل السنة، فقال له: أين تنزل الكفار في الآخرة؟ قال: النار. قال: فain تنزل المؤمنين؟ قال: المؤمنون على ضربتين: مؤمن بربّته، فهو في الجنة، ومؤمن فاجر رديء، فأمره إلى الله عز وجل إن شاء عذبه بذنبه، وإن شاء غفر له بإيمانه. قال: فain تنزله؟ قال: لا أنزله، ولكني أزجي أمره إلى الله عز وجل، قال: فأنت مزجيء اهـ.

فمن سمي أهل السنة بالمرجئة فقد تابع نافع بن الأزرق الخارجي، الذي يرى تخليد مرتكب الكبيرة في النار (ز).

(١) يعني: يصبح.

رسالة مالك إلى الليث بن سعد
 في فضل علم أهل المدينة وترجيحه
 على علم غيرهم واقتداء السلف بهم

من مالك بن أنس إلى الليث بن سعد، سلام عليك، فإنني أحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو. أما بعد عصمنا الله وإياك بطاعته في السر والعلانية، وعافانا وإياك من كل مكره.

كتبت إليك وأنا ومن قبلي من الولدان والأهل على ما تُحبُّ، والله محمود، أتانا كتابك، تذكرة من حالي ونعم الله عليك الذي أنا به مسروor، أسأل الله أن يُتمَّ عليَّ وعليك صالح ما أنعم علينا وعليك، وأن يجعلنا له شاكرين.

وفهمت ما ذكرت في كُتبَ بعثت بها لأعرضها لك^(١)، وأبعث بها إليك، وقد فعلت ذلك وغيرت منها ما غيرت حتى صَحَّ أمرها على ما تحبُّ،

(١) يعني: لأقرأها لك وأبدي رأيي فيها. ويظهر من قراءة هذه الرسالة وجوابها الآتي عن قريب، أنه ورَدَت إلى الإمام الليث كُتبٌ من أهل المدينة في بعض شُؤونهم، فأحَبَّ الإمام الليث التثبت من صحة ما فيها، فأعادها إلى الإمام مالك بالمدينة، فوقفَ عليها الإمام مالك وفعل اللازم كما سيأتي ذكره.

وختمتُ على كُلّ قُنْداق منها بخاتَمي^(١)، ونقشه: «حسبي الله ونعم الوكيل».

وكان حبيباً إلى حفظك، وقضاء حاجتك، وأنت لذلك أهل، وصبرتُ لك في نفسي في ساعة لم أكن أُغْرِضُ فيها لأن أُنْجِحَ ذلك^(٢)، فتأتيك مع الذي جاءني بها، حيث دفعتها إليه، وبلغتُ من ذلك الذي رأيتُ أنه يلزمني لك في حقك وحرمتك.

وقد نَشَطَني ما استطلتَعَتَ مما قبلَي من ذلك، في ابتدائك بالنصيحة لك، ورجوتُ أن يكون لها عندك موضع^(٣)، ولم يكن معنى من ذلك قبل اليوم أن لا يكون رأيي لم يَزَلْ فيك جميلاً، إلا أنك لم تُذَاكِرْني شيئاً من هذا الأمر، ولا تكتب فيه إلى.

واعلم رحمك الله أنه يَلْغَنِي أنك تُفْتَنِي الناس بأشياء مُخالفة لِما عليه جماعة الناس عندنا، وبَلَدِنَا الذي نحن فيه، وأنت في إمامتك وفضلك، ومتزلك من أهل بلدك، وحاجة من قبلك إليك، واعتمادهم على ما جاءهم منك: حَقِيقٌ بأن تخاف على نفسك، وتَتَبَعَ ما تَرْجُو النجاة باتباعه.

(١) (القُنْداق) — ويقال (قُنْداق) — ، لفظ معرَب، يظهر أن أصله فارسي، ومعناه: صحفة الحساب، وأطلق هنا تجوّزاً على الورقة المرسلة يُكتَبُ فيها ثم تُطْوى لفَّاً، وكانوا يختتمون آخر كلّ ورقة بخاتَمِ كاتبها حتى لا يُزَاد عليها شيء من غيره.

(٢) يعني: حَبَسْتُ لك نفسي في ساعة لا أُنْجِحُ فيها للقراءة، لأقضي حاجتك وطلَبَك من الاطلاع على تلك الكتب.

(٣) يُريدُ أن استطلع الليث لما عند مالك في هذه الكتب دَلَّ على توافقُ الليث وإخلاصِه وحُبِّه لمعرفة الصواب، فشجَّع ذلك مالكاً على أن يتداهُ كتابه إلى الليث بالنصيحة له.

فإن الله عز وجل يقول في كتابه العزيز: «والسابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار والذين اتّبعوهم بِإحسان، رضي الله عنهم ورضوا عنه، وأَعْدَّ لهم جنات تَجْرِي تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً، ذلك الفوز العظيم»^(١). وقال تعالى: «فَبَشِّرْ عَبادِ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ، أَوْلَئِكَ الَّذِينَ هُدُّا هُمْ أَوْلَوِ الْأَلْبَابِ»^(٢).

وإنما النَّاسُ تَبَعُ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، إِلَيْهَا كَانَتِ الْهِجْرَةُ، وَبِهَا نَزَّلَ الْقُرْآنُ، وَأَحَلَّ الْحَلَالَ، وَحرَّمَ الْحَرَامَ، إِذْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَنْظَهِرِهِمْ، يَحْضُرُونَ الْوَحْيَ وَالتَّنْزِيلَ، وَيَأْمُرُهُمْ فِي طِيعَتِهِ، وَيَسُّنُّ لَهُمْ فَيَتَّبِعُونَهُ، حَتَّى تَوْفَاهُ اللَّهُ وَاخْتَارَ لَهُ مَا عِنْدَهُ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَرَحْمَتُهُ وَبَرَكَاتُهُ.

ثُمَّ قَامَ مِنْ بَعْدِهِ أَتَيْنَاهُ النَّاسَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ مَمْنَ وَلَيَّ الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ، فَمَا نَزَّلَ بِهِمْ مَا عَلِمُوا أَنْفَذُوهُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ فِيهِ عِلْمٌ سَأَلُوا عَنْهُ، ثُمَّ أَخْذُوا بِأَقْوَى مَا وَجَدُوا فِي ذَلِكَ فِي اجْتِهادِهِمْ، وَحَدَّاثَةُ عَهْدِهِمْ، وَإِنْ خَالَفُهُمْ مُخَالِفٌ، أَوْ قَالُ امْرُؤٌ: غَيْرُهُ أَقْوَى مِنْهُ وَأَوْلَى، تُرِكَ قَوْلُهُ وَعُمِّلَ بِغَيْرِهِ.

ثُمَّ كَانَ الْتَّابِعُونَ مِنْ بَعْدِهِمْ يَسْلُكُونَ تَلْكَ السَّبِيلَ، وَيَتَّبِعُونَ تَلْكَ السُّنْنَ.

فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ بِالْمَدِينَةِ ظَاهِرًا مَعْمُولاً بِهِ لَمْ أَرْ لِأَحَدٍ خِلَافَهُ، لِلَّذِي فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ تَلْكَ الْوِرَاثَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ اتِّحَالُهَا وَلَا ادْعَاؤُهَا.

وَلَوْ ذَهَبَ أَهْلُ الْأَمْصَارِ يَقُولُونَ: هَذَا الْعَمَلُ الَّذِي بِيَلْدَنَا، وَهَذَا الَّذِي

(١) من سورة التوبه: ١٠٠.

(٢) من سورة الزمر: ١٧ – ١٨.

مَضِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَضِيِّ مَنَا، لَمْ يَكُونُوا مِنْ ذَلِكَ عَلَى ثَقَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ الَّذِي كَانَ لَهُمْ^(١).

فَانظُرْ – رَحْمَكَ اللَّهُ – فِيمَا كَتَبْتُ إِلَيْكَ بِهِ لِنَفْسِكَ، وَاعْلَمْ أَنِّي أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ دَعَانِي إِلَى مَا كَتَبْتُ بِهِ إِلَيْكَ إِلَّا النَّصِيحَةُ اللَّهُ تَعَالَى وَحْدَهُ، وَالنَّظَرُ لَكَ وَالضَّنْبُ بِكَ، فَأَنْزَلْ كِتَابِي مِنْكَ مِنْزَلَةً، فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ تَعْلَمْ أَنِّي لَمْ أَكُنْ نُصْحَى.

وَفَقَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ لِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ،
وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.
وَكُتِبَ يَوْمَ الْأَحَدِ لِتَسْعِي مَضَيِّنَ مِنْ صَفْرٍ.

* * *

(١) أَحْسَنُ مِنْ شَرَحِ مِذَهَبِ الْإِمامِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ حَوْلَ حِجَةِ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ هُوَ الْقَاضِي عِياضُ فِي «تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ» ١: ٤٧ - ٥٩ (بَابُ بَيَانِ الْحُجَّةِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِيمَا هُوَ؟ وَتَحْقِيقُ مِذَهَبِ مَالِكٍ رَحْمَهُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ)، فَانظُرْهُ إِذَا شِئْتَ، وَانظُرْ أَيْضًا «الْفَكْرُ السَّامِيُّ فِي تَارِيخِ الْفَقَهِ الإِسْلَامِيِّ» لِلْعَالَمِ الْخَجْرَوِيِّ ١: ٣٨٨ (عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ).

رسالة الليث بن سعد إلى مالك بن أنس
رحمهما الله تعالى

سلام عليك، فإنني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد – عافانا الله وإياك، وأحسن لنا العاقبة في الدنيا والآخرة – فقد بلغني كتابك تذكّر فيه من صلاح حالي الذي يسرّني، فأدام الله ذلك لكم، وأتّمّه بالعون على شكري والزيادة من إحسانه.

وذكرت نظرك في الكتب التي بعثت بها إليك، وإقامتك إليها، وختّمك عليها بخاتمك، وقد أتّنا فجزاك الله عما قدّمت منها خيراً، فإنها كُتب انتهت إلينا عنك فأحبببت أن أبلغ حقيقتها بنظرك فيها.

وذكرت أنه قد أشطّك ما كتبت إليك فيه من تقويم ما أتاني عنك إلى ابتدائي بالنصيحة^(١)، ورجوت أن يكون لها عندي موضع، وأنه لم يمنعك من ذلك فيما خلا أن لا يكون رأيك فينا جميلاً، إلا لأنني لم أذاكرك مثل هذا.

وأنه بَلَغَكَ أني أفتني بأشياء مُخالفة لما عليه جماعة الناس عندكم، وأنني يتحقق على الخوف على نفسي لاعتماد من قبلني على ما أفتتكم به، وأن الناس تتبع لأهل المدينة التي إليها كانت الهجرة وبها نزل القرآن.

وقد أصبحت بالذى كتبت به من ذلك إن شاء الله، ووقع مني بالموضع

(١) أي أن تبتدأني بالنصيحة.

الذِي تُحِبُّ، وَمَا أَعْدَ^(١) أَحَدًا قَدْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ الْعِلْمُ أَكْرَهَ لِشَوَادَ الْفُتَيَا وَلَا أَشَدَّ تَفْضِيلًا لِعُلَمَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الَّذِينَ مَضَوْا، وَلَا أَخَذَ لِفُتَيَاهُمْ فِيمَا اتَّقَوْا عَلَيْهِ مِنْيَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ^(٢).

وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ مَقْامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ، وَنَزَولِ الْقُرْآنِ بِهَا عَلَيْهِ بَيْنَ ظَهَرَى أَصْحَابِهِ، وَمَا عَلِمْتُمُ اللَّهَ مِنْهُ، وَأَنَّ النَّاسَ صَارُوا بِهِ تَبَعًا لَهُمْ فِيهِ، فَكَمَا ذَكَرْتَ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأُوَّلُونَ مِنَ الْمَهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبْدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٣). فَإِنْ كَثِيرًا مِنْ أُولَئِكَ السَّابِقِينَ الْأُوَّلِينَ خَرَجُوا إِلَى الْجَهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ابْتِغَاءَ مَرْضَاهُ، فَجَنَدُوا الْأَجْنَادَ، وَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِمُ النَّاسُ، فَأَظَهَرُوا بَيْنَ ظَهَرَانِيَّهُمْ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنْنَةَ نَبِيِّهِمْ، وَلَمْ يَكُنْمُوْهُمْ شَيْئًا عَلِمُوهُ.

وَكَانَ فِي كُلِّ جُنْدٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ يُعْلَمُونَ – اللَّهُ – كِتَابَ اللَّهِ وَسُنْنَةَ نَبِيِّهِ، وَيَجْتَهِدُونَ بِرَأْيِهِمْ فِيمَا لَمْ يُفَسِّرُهُ لَهُمُ الْقُرْآنُ وَالسُّنْنَةُ، وَيَقُوْمُهُمْ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ^(٤)

(١) فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ»: (وَمَا أَجِدُ).

(٢) مَا يُلْفَتُ إِلَيْهِ النَّظرُ هَذَا الْأَسْلُوبُ الْعَالِيُّ، وَالْلُّغَةُ الْأَدِيَّةُ، وَالْخُطَابُ الطَّافِحُ بِالْمُحْبَةِ وَالْإِجْلَالِ، وَالْمَقْامُ مَقْامٌ مَنْاقِشَةٌ فِي الْعِلْمِ وَالتَّصْوِيبِ وَالتَّخْطِئةِ، فَلَلَّهِ دَرْءُهُمْ مَا أَحْرَصُهُمْ عَلَى الْأَدْبُ وَالْأَلْفَاظِ وَالْمُحْبَةِ وَالتَّقْدِيرِ لِآرَاءِ مَخَالِفِهِمْ.

(٣) مِنْ سُورَةِ التُّوْبَةِ: الآيةُ ١٠٠.

(٤) أَيْ يَصْحُحُ لَهُمْ فِيمَا أَخْطَلُوا بِهِ أَبُو بَكْرَ وَعُثْمَانَ. وَوَقَعَ فِي الْأَصْلِ: (وَيَقُوْمُهُمْ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ . . .)، فَأَثْبَتَهُ كَمَا تَرَى. وَلَيْسَ (وَيَقُوْمُهُمْ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ) مِنْ (بَابِ: أَكْلُونِي الْبَرَاغِيَّ)، لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ (وَيَقُومُونَهُمْ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ). وَالْبَعْدُ عَنِ الْبَرَاغِيَّ وَأَكْلِهَا هُوَ الْأَصْلُ.

وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ الَّذِينَ اخْتَارُوهُمُ الْمُسْلِمُونَ لِأَنفُسِهِمْ.

ولم يكن أولئك الثلاثة مضيئين لأجناد المسلمين ولا غافلين عنهم، بل كانوا يكتبون في الأمريسير لإقامة الدين والحد من الاختلاف بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم فلم يتزكوا أمراً فسّره القرآن أو عمل به النبي صلى الله عليه وسلم أو اتّمروها فيه بعده إلا أعلمُوهُمُوه.

فإذا جاء أمر عَمِلُوا به أصحاب رسول الله بمصر والشام والعراق على عهد أبي بكر وعمر وعثمان، ولم يزالوا عليه حتى قبضوا لم يأمرُوهُم بغيره، فلا نراه يجُوز للأجناد المسلمين أن يُحدِثُوا اليوم أمراً لم يَعْمَلْ به سلفُهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم، حين ذهب العلماء وبقيَ منهم من لا يُشْبِهُ من ماضِي.

مع أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا بعده في الفتيا في أشياء كثيرة، ولو لا أني قد عرفت أن قد علمتها لكتبت بها إليك، ثم اختلف التابعون في أشياء بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سعيد بن المُسِيَّب ونظراً وله أشد الاختلاف.

ثم اختلف الذين كانوا بعدهم، فحضرتهم بالمدينة وغيرها، ورأسمهم^(١) يومئذ في الفتيا ابن شهاب وريعة بن أبي عبد الرحمن^(٢)، فكان

(١) هكذا في «إعلام الموقعين» ٣: ٩٦. وفي غيره (ورأيتهم). وهو تحريف.

(٢) هو الإمام ربيعة بن فروخ المدني أبو عثمان، إمام فقيه حافظ مجتهد، كان بصيراً بالرأي فلقب ربيعة الرأي، وكان من الأجواد، أنفق على إخوانه أربعين ألف دينار، ولما قدم السفاح العباسي المدينة أمر له بمال فلم يقبله. قال ابن الماجشون: ما رأيت أحداً أحوط لسنية من ربيعة، وكان صاحب الفتوى بالمدينة، وبه تفقه الإمام مالك. توفي

سنة ١٣٦ رحمه الله تعالى. من «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٦: ٨٩ - ٩٦.

من خلاف ربيعة لبعض ما مضى ما عرفت وحضرت، وسمعت قولك فيه
وقول ذوي الرأي من أهل المدينة يحيى بن سعيد، وعبد الله بن عمر،
وكثير بن فرقد، وغير كثير من هو أسن منه، حتى اضطررك ما كررت من
ذلك إلى فراق مجلسيه.

وذاكرتك أنت وعبد العزيز بن عبد الله^(١) بعض ما نعيّب على ربيعة من ذلك، فكتبتما لي موافقين فيما أنكرت، تكرهان منه ما أكره، ومع ذلك — بحمد الله — عند ربيعة خير كثير، وعقل أصيل، ولسان بلغ، وفضل مُستَبِّن، وطريقة حسنة في الإسلام، ومودة صادقة لإخوانه عامة ولنا خاصة،
رحمة الله عليه وغفر له وجراه بأحسن من عمله^(٢).

وكان يكون من ابن شهاب اختلاف كثير إذا لقيناه، وإذا كاتبه بعضاً فربما كتب إليه في الشيء الواحد — على فضل رأيه وعلمه — بثلاثة أنواع ينقض بعضها بعضاً، ولا يشعر بالذى مضى من رأيه في ذلك، فهذا الذي يدعوني إلى ترك ما أنكرت تركي إياه.

وقد عرفت مما عبت إنكاري إياه: أن يجمع أحد من أجناد المسلمين بين الصالحين ليلة المطر، ومطر الشام أكثر من مطر المدينة بما لا يعلمه إلا الله، لم يجتمع منهم إمام قط في ليلة مطر، وفيهم أبو عبيدة بن الجراح،

(١) هو عبد العزيز بن الماجشون المدني، الثقة الفقيه المصنف، مات سنة ١٦٤
رحمه الله تعالى.

(٢) انظر إلى هذا الأدب والإنصاف والثناء الجميل الفياض بالتقدير والإجلال لربيعة والدعاء له من الإمام الليث، مع انتقاده عليه بعض المسائل، فرحمة الله تعالى عليهمما.

وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي سَفِيَانَ، وَعُمَرُو بْنُ الْعَاصِ، وَمُعاَذُ بْنُ جَبَلَ – وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعاَذُ بْنُ جَبَلَ». وَقَالَ: «يَأْتِي مُعاَذٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْعُلَمَاءِ بِرِثْوَةٍ»^(١) –، وَشُرَحْبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَبِلَالُ بْنُ رِبَاحَ.

وَكَانَ أَبُو ذِرٍّ بِمِصْرَ، وَالرَّبِيعُ بْنُ الْعَوَامِ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصِ، وَبِحِمْصَ سَبْعُونَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، وَبِأَجْنَادِ الْمُسْلِمِينَ كُلُّهَا، وَبِالْعَرَاقِ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَحَذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، وَعُمَرَانُ بْنُ الْحُصَينِ، وَنَزَلَهَا عَلَيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ سِنِينَ بِمَنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يَجْمِعُوا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ قُطُّ.

وَمِنْ ذَلِكَ الْقَضَاءُ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ وَيَمِينِ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَمْ يَزِلْ يَقْضِي بِهِ بِالْمَدِينَةِ وَلَمْ يَقْضِ بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشَّامِ، وَبِحِمْصَ، وَلَا مِصْرَ، وَلَا الْعَرَاقَ، وَلَمْ يَكُنْ تُبَلَّبَ بِهِ إِلَيْهِمُ الْخَلْفَاءُ الْمَهْدِيُّونَ الرَّاشِدُونَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرٍ، وَعُثْمَانَ، وَعَلَيٍّ، ثُمَّ وُلَيْيِ عُمُرٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ – وَكَانَ كَمَا عَلِمْتَ فِي إِحْيَاءِ السُّنْنَ، وَقَطْعِ الْبِدَعِ، وَالْجِدَّ فِي إِقَامَةِ الدِّينِ، وَإِصَابَةِ فِي الرَّأْيِ، وَالْعِلْمِ بِمَا مَضَى مِنْ أَمْرِ النَّاسِ –، فَكَتَبَ إِلَيْهِ زُرَيْقَ بْنَ الْحُكَيمِ: إِنَّكَ كَنْتَ تَقْضِي بِالْمَدِينَةِ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ وَيَمِينِ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمُرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِنَا كَنَا نَقْضِي بِذَلِكَ بِالْمَدِينَةِ، فَوَجَدْنَا أَهْلَ الشَّامَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا نَقْضٌ إِلَّا بِشَهَادَةِ رِجَالٍ عَدَلِينَ أَوْ رِجَلٍ وَامْرَأَتَيْنِ.

وَلَمْ يَجْمِعْ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ قُطُّ لِيَلَةَ الْمَطَرِ، وَالسَّمَاءُ تَسْكُنُ عَلَيْهِ

(١) الرِّثْوَةُ: الْخَطْوَةُ.

فِي مَنْزِلِهِ الَّذِي كَانَ فِيهِ بُخَنَاصِرَةً^(١)، سَكِبَاً.

ومن ذلك أن أهل المدينة يقضون في صدقات النساء أنها متى شاءت
أن تتكلّم في مؤخر صداقها تكلّمت يُدفع ذلك إليها، وقد وافق أهل العراق
أهل المدينة على ذلك. وأهل الشام وأهل مصر لم يقض أحد من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من بعدهم لامرأة بصدقها المؤخر إلا أن
يفرق بينهما موت أو طلاق فتفنّون على حفّها.

ومن ذلك قولهم في الإيلاء إنه لا يكون عليه طلاق حتى يُوقف وإن مرت الأربعة الأشهر، وقد حدثني نافع عن عبد الله بن عمر - وعبد الله بن عمر الذي كان يروى عنه ذكر التوقيف بعد الأربعة الأشهر - أنه كان يقول في الإيلاء الذي ذكر الله في كتابه: لا يحل للمولى إذا بلغ الأجل إلا أن يفيء كما أمره الله أو يعزم الطلاق.

وأنتم تقولون: إن لَبِثَ بعد الأربعة الأشهر التي سَمِّيَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَلَمْ يُوقَفْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ طَلاقٌ، وَقَدْ بَلَغْنَا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتِ، وَقَبِيْصَةَ بْنِ ذَوْيَبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْإِلَيْلَاءِ: إِذَا مَضَيْتُمُ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ فَهِيَ تَطْلِيقَةُ بَائِتَةٍ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسِّبِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَشَامَ، وَابْنُ شَهَابٍ: إِذَا مَضَيْتُمُ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ فَهِيَ تَطْلِيقَةُ، وَلَهُ الرَّجْعَةُ فِي الْعِدَّةِ.

ومن ذلك أن زيد بن ثابت كان يقول: إذا ملك الرجل امرأته أمره فاختارت زوجها فهي تطليقة، وإن طلقت نفسها ثلاثاً فهي تطليقة، وقضى بذلك عبد الملك بن مروان، وكان ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقوله.

(١) خُناصرة: بليدة من أعمال حلب، تُحاذِي قَسْرِين نحو الباذية.

وقد كاد الناس يجتمعون على أنها إن اختارت زوجها لم يكن فيه طلاق، وإن اختارت نفسها واحدة أو اثنتين كانت له عليها رجعة، وإن طلقت نفسها ثلاثة بانت منه، ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره فيدخل بها ثم يموت أو يطلقها، إلا أن يردد عليها في مجلسه فيقول: إنما ملكك واحدة، فيستحلف ويخلّي بينه وبين امرأته.

ومن ذلك أن عبد الله بن مسعود كان يقول: أيمماً رجل تزوج أمّة ثم اشتراها زوجها، فاشترأوه إليها ثلاط تطليقات، وكان ربيعة يقول ذلك، وإن تزوجت المرأة الحرة عبداً فاشترته فمثل ذلك.

وقد بلغتنا عنكم أشياء من الفتيا فاستنكرتها، وقد كنت كتبتك إلىك في بعضها^(١) فلم تجبني في كتابي، فتخوفت أن تكون استقلت ذلك، فترككت الكتاب إليك في شيء مما أنكرت وفيما أردت فيه علم رأيك.

وذلك أنه بلغني أنك أمرت زفر بن عاصم الهلالي^(٢) - حين أراد أن يسْتَسْقِي - أن يقدم الصلاة قبل الخطبة، فأعظمت ذلك، لأن الخطبة

(١) روى الحافظ ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ١٤٨: ٢ بسنده عن عبد الله بن غانم، عن الليث بن سعد أنه قال: أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة كلها مخالفة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، مما قال مالك فيها برأيه، قال: ولقد كتبتك إليه في ذلك.

فلعله يشير هنا إلى تلك المسائل، ولكن أفكار العلماء في فهم السنة مختلفة، وأراءهم في شروط الأخذ والرد لأخبار الأحاديث متباعدة، فقد يختلف العالمان في فهم الحديث أو في ترجيح أحد المتعارضين على الآخر، فيرى كل منهما أن قول غيره مخالف للسنة.

(٢) والي المدينة من جهة الخليفة المأهدي.

والاستقاء كهيئه يوم الجمعة، إلا أن الإمام إذا دنا فراغه من الخطبة حَوَّل وجهه إلى القبلة فَدَعَا، وَحَوَّل رِداءه ثم نَزَل فصَلَّى، وقد استسقى عمر بن عبد العزيز، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم، وغيرهما، فكُلُّهم يُقدِّم الخطبة والدعاة قبل الصلاة، فاستهتر الناس فعل زَفَرِ بن عاصم من ذلك واستنكروه.

ومن ذلك أنه يَلْغَنِي أَنْكَ تقولُ في الخليطين في المال: إنه لا تَجِبُ عليهما الصدقة، حتى يكون لكل واحد منها ما تجب فيه الصدقة، وفي كتاب عمر بن الخطاب أنه يجب عليهم الصدقة ويَتَرَادَّان بالسوية، وقد كان ذلك يُعْمَلُ به في ولاية عمر بن عبد العزيز قَبْلَكُمْ، وغيره، والذي حدثنا به يحيى بن سعيد، ولم يكن بدون أفضليات العلماء في زمانه، فَرَحْمَهُ اللَّهُ وَغَفَرَ له وَجَعَلَ الجنة مصيره.

ومن ذلك أنه يَلْغَنِي أَنْكَ تقولُ: إذا أفلس الرجلُ وقد باعهِ رجلٌ سلعةً، فتَقاضَى طائفةً من ثمنها، أو أَنْفَقَ المشتري طائفةً منها أنه يأخذُ ما وَجَدَ من متابِعِه، وكان النَّاسُ على أن البائع إذا تقاضى من ثمنها شيئاً أو أَنْفَقَ المشتري منها شيئاً فليسَت بعينها.

ومن ذلك تذكُّرُ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُعطِ الزَّبِيرَ بنَ العوَامَ إلَّا لفَرَسَ وَاحِدَ، والنَّاسُ كُلُّهُمْ يُحدِّثُونَ أَنَّهُ أَعْطَاهُ أَرْبَعَةَ أَسْهُمْ بِفَرَسِينَ وَمَنْعِهِ الْفَرَسَ الْثَالِثَ، وَالْأُمَّةُ كُلُّهُمْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، أَهْلُ الشَّامِ، وَأَهْلُ مِصْرَ، وَأَهْلُ الْعَرَاقِ، وَأَهْلُ إِفْرِيقِيَّةِ، لَا يُخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانٌ؛ فَلِمَ يَكُنْ يَنْبَغِي لِكَ – وإنْ كُنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَجُلٍ مَرْضِيٍّ – أَنْ تُخَالِفَ الْأُمَّةَ أَجْمَعِينَ^(١).

(١) قال العلامة الحَجْوِي رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الفَكْرُ السَّامِيِّ» ١: ٣٧٦، بَعْدَ أَنْ =

وقد تركتُ أشياءً كثيرةً من أشياءِ هذا، وأنا أحبُ توفيقَ الله إياك وطولَ بقائك، لما أرجو للناس في ذلك من المَنْفَعَةِ، وما أخاف من الضَّيْعَةِ إذا ذَهَبَ مِثْلُك مع استثنائي بمكانتك، وإن نَأَتْ الدارُ.

فهذه منزلتك عندي ورأيي فيك فاستيقنه، ولا تَرُك الكتاب إلىَ
بَخْرَك، وحالِك، وحالِ ولَدِك وأهْلِك، وحاجةٌ إن كانت لك أو لأحد يُوصِلُ
بك، فإني أُسَرُّ بذلك، كتبُ إليك ونحن صالحون مُعافون، والحمدُ لله،
نَسَأَ اللَّهَ أَن يَرْزُقَنَا وَإِيَّاكُمْ شُكْرًا مَا أَوْلَانَا، وَتَمَامًا مَا أَنْعَمْتَ بِهِ عَلَيْنَا، وَالسَّلَامُ
عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ.

* * *

= ساق رسالة الليث بن سعد هذه ما نصه :

«مُحَصَّل الرسالة أن مالكًا أراد جمع الكلمة على عمل — أهل — المدينة وحديث
أهلي الحجاز لقوته، لكن الإمام الليث تمسّك برأيه، وأن ما عليه أهل كل بلد له حجة
وأصل، أما ما انتقده الليث من أقوال الإمام فكله أجاب عنه أصحابه في كتب الفقه
والخلافيات، وليس محل لاستقصاء ذلك، وإنما ذلك الكتاب صورة من صور التزاع
الذى كان واقعاً في هذا العصر، وصورة من أصول الفقه».

خاتمة

هنا انتهَتْ (رسالَةُ الليث إلى مالك)، وبذلك انتهَتْ الرسائلُ الثلاث التي أردتُ خدمتها ونشرَها في هذه المجموعة، وقد رأى القارئُ الكريم في خلالِ هذه الرسائلِ أدبَ الأئمَّةِ السلفِ بعضِهم مع بعضٍ عند تبَاعُنِ الأفكارِ واختلافِ الآراءِ.

وفي حياة السلفِ أخبارٌ وواقعٌ كثيرةٌ في شدةِ مراعاتهم لأدبِ الاختلافِ في العلمِ، وحافظُهم على الموَدَّةِ والمحبَّةِ، والألفةِ والأخوةِ، حتى في حين اختلافِ الآراءِ والأفكارِ، وقد ذكرتُ بعضَ أخبارِهم في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – في مقدمة «رسالةُ الألفة بين المسلمين» لشيخِ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، ولا بأس بإعادتها هنا لصلتها بالمقامِ، وهذا نصُّ ما قلتهُ هناك :

نبذة من أخبار الأئمَّةِ السلفِ في الحِفاظ على
الموَدَّةِ والأخوةِ، مع اختلافِهم في المذهبِ والمَنْزِعِ
وإليك بعضاً من أخبارِ أئمتنا السلفِ وعلمائنا السابقين في حِفاظِهم على
الألفةِ والموَدَّةِ والأخوةِ، والاعتصامِ والمحبةِ والتقديرِ، مع اختلافِ مسالكِهم
ومنازِعِهم وأرائهمِ، وما أكثرُ أخبارِهم وحكاياتِهم في ذلك !

١ - نقل الحافظ الذهبي في «سیر أعلام النبلاء»^(١) في ترجمة الإمام الشافعی رضي الله تعالى عنه، عن الإمام الحافظ أبي موسى يونس بن عبد الأعلى الصدّيقي المصري أحد أصحاب الإمام الشافعی، أنه قال: ما رأيْتُ أعقلَ من الشافعی، ناظرُهُ يوماً في مسألةٍ، ثم افترقنا، ولقيني، فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيمُ أن تكونَ إخواناً وإن لم نتفق في مسألةٍ؟! .

قال الذهبي: هذا يدلُّ على كمالِ عقلِ هذا الإمام، وفقه نفسه، فما زال النَّظَرَاءُ يختلفون.

٢ - وفي «سیر أعلام النبلاء»^(٢) أيضاً في ترجمة الإمام إسحاق بن راهويه: قال أحمدُ بنُ حفصِ السَّعْدِي شيخُ ابن عَدِي: سمعْتُ أحمدَ بنَ حنبلَ - الإمامَ - يقولُ: لم يَعْبُرُ الجِسْرَ إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يُخالِفُنَا في أشياءَ، فإنَّ النَّاسَ لَمْ يَزَلْ يُخالِفُ بعضاً.

٣ - وروى الحافظ المؤرخ الناقد الإمام أبو عمر بن عبد البر في «جامع بيان العلم»^(٣)، في (باب إثبات المنازرة والمجادلة وإقامة الحجة) عن عبد الله بن محمد - هو أبو الوليد الفراضي - قال أخبرنا يوسف بن أحمد - هو مُسِنِدُ مكة ابن الدَّخِيلِ الصَّيْدِلَانِي - إجازة، عن أبي جعفر العقيلي، ثنا محمد بن عَثَابَ بْنُ الْمُرْبِعِ - هو أبو بكر الأعين - ، قال: سمعْت العباسَ بْنَ عبد العظيم العَنْبَريَ أخْبَرَنِي، قال: كنْتُ عندَ أحمدَ بنَ حنبلَ

. ١٦:١٠ (١)

. ٣٧٠:١١ (٢)

. ٩٦٨:٢ (٣) من الطبعة الجديدة المحققة.

وجاءهُ عليٌّ بن المديني راكباً على دابةٍ، قال: فَتَنَاظِرَا فِي الشَّهَادَةِ وَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، حَتَّى خِفِّتْ أَنْ يَقْعُدْ بَيْنَهُمَا جَفَاءُ، وَكَانَ أَحْمَدُ يَرَى الشَّهَادَةَ، وَعَلَيْهِ يَأْبَى وَيَدْفَعُ، فَلَمَّا أَرَادَ عَلَيْهِ الْاِنْصَارَفَ قَامَ أَحْمَدُ فَأَخْذَ بِرِكَابِهِ^(١).

٤ - وإليك قصةً أخرى عجيبةً بين إمامين كبيرين من أئمة أهل السنة والجماعة المُتَخَالِفِين في المذهب والمَنْزَعِ، روى الحافظ أبو القاسم بن عساكر الدمشقي في كتابه «تبين كذب المفترى»^(٢) أنه قيل للحافظ أبي ذر الهراوي - عبدِ بنِ أحمد الأشعري المالكي، راوية «الجامع الصحيح» للبخاري - : أنت من هَرَاءَ، فمن أين تَمَذَّهَبْتَ لِمَالِكِ وَالأشعري؟

قال: سبب ذلك أنني قدِمتُ بغداد لطلبِ الحديثِ، فلزِمتُ الدارقطنيَّ - الشافعيَّ، إمامَ أهْلِ الْحَدِيثِ فِي زَمَانِهِ - ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ كَنْتُ مَعْهُ، فَاجتازَ بِهِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنِ الطَّيِّبِ - الْبَاقِلَانِيُّ، الْمَالِكِيُّ الْأَشْعَرِيُّ - فَأَظَهَرَ الدَّارِقطَنِيُّ مِنْ إِكْرَامِهِ مَا تَعَجَّبُ مِنْهُ.

فَلَمَّا فَارَقَهُ قَلَتْ لَهُ: أَيُّهَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ، مِنْ هَذَا الَّذِي أَظَهَرَتْ مِنْ إِكْرَامِهِ مَا رَأَيْتُ؟ فَقَالَ: أَوْ مَا تَعْرِفُهُ؟! قَلَتْ: لَا، قَالَ: هَذَا سَيْفُ السُّنَّةِ أَبُو بَكْرِ الْأَشْعَرِيُّ. فَلَزِمَتُ الْقَاضِي مِنْذَ ذَلِكَ وَاقْتَدَيْتُ بِهِ فِي مَذَهِبِهِ جَمِيعًا - يَعْنِي فِي الْفَقَهِ وَأَصْوَلِ الدِّينِ - . أَوْ كَمَا قَالَ. انتهى.

(١) قال ابن عبد البر بعد نقل هذا الخبر: كان أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ رَحْمَهُ اللَّهُ يَرَى الشَّهَادَةَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهَدَ بِدْرًا وَالْحُدَيْبِيَّةَ، أَوْ لِمَنْ جَاءَ فِيهِ أَثْرٌ مَرْفُوعٌ، عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ سَقْلِ دِمَاءِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَكَانَ عَلَيٌّ بْنُ الْمَدِينِي يَأْبَى ذَلِكَ، وَلَا يُصْحَحُ فِي ذَلِكَ أَثْرًا. انتهى. وهذه العبارة ساقطةٌ من الطبعة القديمة غير المحققة.

(٢) ص ٢٥٦ - ٢٥٥.

وفي هذه الأخبار – وكثيرٌ غيرُها – أمثالٌ صارخةٌ لتأخي العلماء وتحابّهم، وتقديرٍ بعضِهم لبعضٍ، مع الإجلال والتكرير، وإن اختلفت مذاهبون وأفهامُهم. انتهى ما ذكرته في مقدمة «رسالة الألفة بين المسلمين» في بحثٍ طويلٍ يحسنُ الوقوفُ عليه هناك.

٥ – ومن وقائع السلف في ذلك ما رواه القاضي أبو القاسم بن أبي العوَّام في كتاب «فضائل أبي حنيفة وأصحابه» – مخطوط – ، قال: حدَثني أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَلَامَةَ – هُوَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ الطَّحاوِيَ – ، حدَثَنَا جَبْرُونَ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: حدَثَنَا أَيُوبَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو هَشَامَ، قَالَ: حدَثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَشِيدٍ صَاحِبُ بْنِ الْقَاسِمِ – وَكَانَ أَسَنَّ مِنْ سُحْنَوْنَ – ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ عُمَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاؤِرْدِيِّ أَوْ بْنِ أَبِي سَلْمَةَ قَالَ:

رأيْتُ أَبَا حَنِيفَةَ وَمَالِكَ بْنَ أَنْسٍ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدِ صَلَاتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَهُمَا يَتَذَكَّرَانِ وَيَتَدَارِسَانِ، حَتَّى إِذَا وَقَفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي قَالَ بِهِ صَاحِبُهُ أَمْسَكَ الْأَخْرُونَ مِنْ غَيْرِ تَعْنِيْفٍ، وَلَا تَمْعِرِّ، وَلَا تَخْطُئِ، حَتَّى يُصْلِيَا الْغَدَاةَ فِي مَجْلِسِهِمَا ذَلِكَ.

٦ – وجاء في «سیر أعلام النبلاء»^(١) في ترجمة الإمام مالك: قال الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد»: هذا كتبته من حفظي، وغاب عني أصلبي: إن عبد الله العمري العابد كتب إلى مالك يحضره على الانفراد والعمل – أي التزهد – ، فكتب إليه مالك: إن الله قسم الأعمال كما قسم الأرزاق، فربَّ رجلٍ فتح له في الصلاة ولم يفتح له في الصوم، وآخر فتح له في الصدقة ولم

يَفْتَحَ لَهُ فِي الصَّوْمَ، وَآخِرَ فَتْحَ لَهُ فِي الْجَهَادِ.

فَنَشَرَ الْعِلْمُ مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِ الْبَرِّ، وَقَدْ رَضِيَتْ بِمَا فُتِحَ لِي فِيهِ، وَمَا أَظْنُ مَا أَنَا فِيهِ بِدُونِ مَا أَنْتَ فِيهِ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ كِلَّاً لَنَا عَلَى خَيْرٍ وَبِرٍّ.

٧ - وَقَالَ الْعَالَمُ مُرْتَضَى الرَّبِيعِي فِي «شَرْحِ الْإِحْيَاءِ»^(١) حِيثُ تَحْدَثُ الْإِلَامُ الْغَزَالِيُّ - مَؤْلِفُ «الْإِحْيَاءِ» - عَنْ مَنَاظِرِ السَّلْفِ الصَّالِحِينَ كَيْفَ كَانَتْ تَجْرِي بَيْنَهُمْ، وَكَيْفَ كَانُوا يُذَعِّنُونَ لِلْحَقِّ مَعَ الْأَدْبِ وَالاحْتِرَامِ الْمُتَبَادِلِ، قَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى :

فَمِنْ ذَلِكَ مَنَاظِرُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَّةِ مَعَ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ حَاضِرًا، قَرَأْتُ فِي «كِتَابِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» لِالْحَافِظِ أَبِي الْحَسْنِ بَدَلِ بْنِ أَبِي الْمَعْمَرِ التَّبَرِيزِيِّ الشَّافِعِيِّ مَا نَصَّهُ :

وَأَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٍ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَلَيِّ الْخَطِيبِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنَ عَبْدِ الْوَهَابِ الْعَبْدِيِّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٍ بْنَ أَحْمَدَ الْكَاتِبِ، أَخْبَرَنَا أَبُو الشِّيخِ الْحَافِظِ، قَالَ: حُكِيَ أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهُوِيَّةَ نَاظِرَ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ حَاضِرًا، فِي جَلْوَدِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِّغَتْ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: دِبَاغُهَا طَهُورُهَا، فَقَالَ لَهُ إِسْحَاقٌ: مَا الدَّلِيلُ؟ فَقَالَ: حَدِيثُ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: هَلَا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَابِهَا؟ .

فَقَالَ لَهُ إِسْحَاقٌ: حَدِيثُ أَبِنِ عُكَيْمٍ: كَتَبَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ أَنَّ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَابٍ . فَهَذَا يُشَبِّهُ أَنَّ يَكُونَ نَاسِخًا لِحَدِيثِ مَيْمُونَةَ، لِأَنَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ .

قال الشافعى : هذا كتابٌ وذاك سماعٌ ، فقال إسحاق : إن النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ ، فَكَانَ حِجَةً بَيْنَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ ، فَسُكِّتَ الشافعى ^(١) .

فَلَمَّا سَمِعْ بِذَلِكَ أَخْمَدْ ذَهَبَ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْمٍ وَأَفْتَى بِهِ ، وَرَجَعَ إِسْحَاقَ إِلَى حَدِيثِ الشافعى .

قَلْتَ – القائل أبو الحسن التبريزى – : وَقَدْ حَكَى الْخَلَالُ فِي كِتَابِهِ أَنَّ أَخْمَدَ تَوَقَّفَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْمٍ لِمَا رَأَى تَزَلُّلَ الرُّؤَاةِ فِيهِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : رَجَعَ عَنْهُ .

وَطَرِيقُ الْإِنْصَافِ فِيهِ أَنْ يُقَالُ : إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُكَيْمٍ ظَاهِرُ الدِّلَالَةِ فِي النَّسْخِ لَوْصَحَّ ، وَلَكِنَّهُ كَثِيرُ الاضْطِرَابِ ، ثُمَّ هُوَ لَا يُقاوِمُ حَدِيثَ مِيمُونَةِ فِي الصَّحَّةِ ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ : أَصْحَحُ مَا فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ مِيمُونَةِ . وَرَوَيْنَا عَنْ عَبَّاسٍ – الدُّورِيُّ – أَنَّهُ قِيلَ لِيَحِيَى بْنَ مَعْنَى : أَيْمًا أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ هَذِينَ الْحَدِيثَيْنِ؟ فَأَشَارَ إِلَى حَدِيثِ مِيمُونَةِ . انتهى مَا نَقْلَتُهُ مِنْ «شَرْحِ الْإِحْيَاءِ» .

(١) قال التاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» ٩٢:٢ بعدما ساق هذه المناظرة ما ملخصه : «وجه سكت الشافعى أن اعتراض إسحاق وقع في غير موضعه ، فلا يُقابل بغير السكوت ، فإن كتاب ابن عكيم كتاب عارضه سماع ، ولم يُبيّن أنه مسبوق بالسماع ، وإنما ظن ذلك ظناً لقرب التاريخ ، ومجرد هذا الأمر لا ينهض بالنسخ ، وأما كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر فلم يعارضهما شيء ، بل عَصَدَنَهُما القرائن ، وساعدَهُما التواتُرُ الدالُّ على أن هذا النبيَّ صلى الله عليه وسلم جاء بالدعوة إلى ما في هذا الكتاب». اهـ كلام السبكي ، وقد نقله الزبيدي أيضاً في «شرح الإحياء» ٢٩١:١.

فانظر إلى إنصاف إسحاق حيث رَجَع عن رأيه حين اتضح له الحق، وإلى أدب الشافعي وتواضعه حيث سكت بينما ظهر الحق عند مُناظره.

٨ — وقد وقع لعمرٍ وبن عُبيد أنه قال في مسألة رأياً فأخطأ فيه، فناقشه واصل بن عطاء، فتبين لعمرٍ وبن عُبيد خطأه في تلك المسألة، فرَجَع إلى الحق قائلاً: ما بيني وبين الحق من عداوة^(١).

٩ — وحكى الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»^(٢) في ترجمة (عُبيد الله بن الحسن العنبرى) المتوفى سنة ١٦٨، أحد سادات أهل البصرة وفقهائهما وعلمائهما، وكان قاضيها: قال عبد الرحمن بن مهدي تلميذه: كنا في جنازه، فسألته عن مسألة فغَلط فيها، فقلت له: أصلحك الله القول فيها كذا وكذا، فأطرق ساعه ثم رفع رأسه فقال: إذا أرجع وأنا صاغر، لأن أكون ذَبَّاً في الحق أحب إلي من أن أكون رأساً في الباطل. رحمه الله تعالى.

وهكذا كان حال الأئمة السلف في التآخي والتناصح، والتاليف والتواضع، والإذعان للحق حيث اتضح، كانوا إذا عَرَفُوا الحق سارعوا إليه، وإذا كشفوا الباطل في نفوسهم تنكروا له وعَدَلوا عنه، اتجاهُهم اتجاهٌ واحدٌ، ورائدُ الجميع الإخلاصُ.

جعلُ الخَلْفَ الْخَلَفَ سِبَّاً لِلتَّفَرُّقِ وَالشَّقَاقِ

ثم بدأْت الأحوال تتغير في منتصف القرن الثالث حتى أخذ المراءُ موضع المعاشرة التي غَرَضُها التناصح، وحلَ الغمزُ واللمزُ والقدحُ والنُّبُزُ،

(١) من «المُنْيَة والأمل» لابن المرتضى ص ٥١.

.٧:٧ (٢)

محلَّ الردودِ العلمية بقِرْع الحجَّة بالحجَّة مع الأخوة والمحبَّة، وجعلَ الاختلافُ مَدْعَة وسبيلاً للتفرُّق والشقاقِ، إلَّا ما شاءَ الله.

وقد طَلَعَتْ بَوَادِرُ هذه الظاهرَة في عصْرِ الإِمامِ أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكاتب الدينيُّوري، المولود سنة ٢١٣، والمُتوفى سنة ٢٧٦ رحمة الله تعالى، فهو يشكُّو من ذلك في فاتحة كتابه «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة» حيث يقول^(١):

ونَعُوذُ بِاللهِ مِنْ نَزْغِ الشَّيْطَانِ وَمَصَابِّيْهِ، وَلَطِيفِ خُدُّعِهِ وَمَكَايِّدِهِ، فَقَدْ صَدَّقَ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ ظَاهِرًا، وَأَجْلَبَ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِهِ وَرَجْلِهِ، وَقَعَدَ لَهُمْ رَصَدًا بِكُلِّ مَرْصَدٍ، وَنَصَبَ لَهُمْ شَرَكًا بِكُلِّ رِيْعٍ، وَطَفِقَ لِغَوَايَتِهِمْ بِكُلِّ شُبْهَةٍ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْ عَصَمَ اللَّهَ مُفْتُونِينَ، وَفِيمَا يُوَبِّقُهُمْ خَائِضِينَ، وَعَنْ سَبِيلِ نِجَاتِهِمْ نَاكِبِينَ، وَلِمَا وَضَعَهُ اللَّهُ عَنْهُمْ مُتَكَلَّفِينَ، وَعَمَّا كَلَّفُهُمْ مُعْرَضِينَ.

إِنْ دُعُوا أَنْفُوا، وَإِنْ وُعِظُوا هَرَوْا، وَإِنْ سُئُلُوا تَعْسَفُوا، وَإِنْ سَأَلُوا أَعْتَوا، قد فَرَّقُوا الدِّينَ وَصَارُوا شِيَعاً، فَهُمْ يَتَنَابُزُونَ بِالْأَلْقَابِ، وَيَسَابُونَ بِالْكُفَرِ، وَيَتَعَاضِدُونَ بِالنَّحْلِ، وَيَتَنَاصِرُونَ عَلَى الْهَوَى، وَعَادَ إِلَّا إِسْلَامُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ.

فَمَاذَا يُعَجِّبُ مِنْ سَلْلَةِ السِّيفِ، وَشَمْوِلِ الْخُوفِ، وَنَقْصِ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ، وَهُلْ يُتَوَقَّعُ بَعْدَ تَرِيَدِنَا فِي الْغَوَايَةِ إِلَّا التَّرِيَدُ فِي الْبَلَاءِ؟! حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بِمَا شَاءَ بَيْنَا، وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ.

وَكَانَ طَالِبُ الْعِلْمِ فِيمَا مَضَى يَسْمَعُ لِيَعْلَمَ، وَيَعْلَمُ لِيَعْمَلَ، وَيَتَفَقَّهُ فِي دِينِ الله لِيَتَفَقَّعَ وَيَنْفَعَ، فَقَدْ صَارَ طَالِبُ الْعِلْمِ الْآنَ يَسْمَعُ لِيَجْمَعَ، وَيَجْمَعُ لِيُذَكَّرَ، وَيَحْفَظُ لِيُغَالِبَ وَيَفْخَرَ.

وكان المُتَّاَظِرُونَ في الفقه يَتَّاَظِرونَ في الجليل من الواقع، والمستعمل من الواضح، وفيما ينوب الناس، فينفع الله به القائل والسامع، فقد صار أكثر التناظر فيما دَقَّ وخفى، وفيما لا يقع، وفيما قد انقرض، من حكم الكتابة وحكم اللعان ورجم المُمحَصَن، وصار الغَرَضُ فيه إخراج لطيفة، وغَوْصاً على غَرِيبةٍ، ورَدَّاً على متقدِّمٍ.

فهذا يَرُدُّ على أبي حنيفة، وهذا يَرُدُّ على مالك، وأخر يَرُدُّ على الشافعي، بزُخْرُفٍ من القول ولطيفٍ من الحِيل، كأنه لا يَعْلَم أنه إذا رَدَّ على الأول صواباً عند الله بتَمْوِيهٍ فقد تَقَلَّدَ المائِمَ عن العاملين به دَهْرَ الْدَاهِرِينَ.

وهذا يَطْعَن بالرأي على ماضٍ من السلف وهو يرى! وبالابتداع في دين الله على آخر وهو يَتَدْعِ!!

وكان المُتَّاَظِرُونَ فيما مَضَى يَتَّاَظِرونَ في معادلة الصَّبَرِ بالشَّكِرِ، وفي تفضيل أحدهما على الآخر، وفي الوَسَاوِسِ والخَطَرَاتِ، ومُجَاهَدَةِ النَّفْسِ، وَقْمَعِ الْهَوَىِ، فقد صار المُتَّاَظِرُونَ يَتَّاَظِرونَ في الْاسْتِطَاعَةِ وَالتَّوْلِيدِ وَالْطَّفْرَةِ والجزءِ والعرَضِ والجوهر — وهذه كلمات اصطلاحية عند المتكلمين والفلسفه — فهم دائِبون يَخْبِطُونَ في العَشَوَاتِ، قد تَشَعَّبَتْ بهم الْطُرُقُ، وقادَهُم الْهَوَى بِزِمامِ الرَّدِّ.

وكان آخر ما وَقَعَ من الاختلاف أمراً خُصَّ بأصحابِ الحديث الذين لم يَزَّالوا بالسُّنَّةِ ظَاهِرِينَ، وبالاتِّباعِ قَاهِرِينَ، يُدَاجِونَ بِكُلِّ بَلِدٍ وَلَا يُدَاجِونَ، وَيُسْتَرَّ مِنْهُمْ بِالنَّحْلِ وَلَا يَسْتَرِّونَ، ويَصْدَعُونَ بِحَقِّهِمِ النَّاسَ وَلَا يَسْتَغْشُونَ.

لَا يَرْتَفِعُ بِالْعِلْمِ إِلَّا مِنْ رَفَعُوا، وَلَا يَتَّسِعُ فِيهِ إِلَّا مِنْ وَضَعُوا، وَلَا تَسِيرُ الرُّكْبَانُ إِلَّا بِذَكْرِ مَنْ ذَكَرُوا، إِلَى أَنْ كَادُهُمُ الشَّيْطَانُ بِمُسَأَّلَةٍ لَمْ يَجْعَلْهَا اللَّهُ

تعالى أصلًا في الدين ولا فرعاً - يريده مسألة اللفظ بالقرآن أخلقون هو أم غيرُ مخلوق؟ - ، في جهلها سعةً، وفي العلم بها فضيلةً.

فَنَمِي شَرُّهَا وَعَظُّم شَأْنُهَا حَتَّى فَرَقَتْ جَمَاعَتَهُمْ وَشَتَّتَتْ كَلْمَاتَهُمْ، وَوَهَنَتْ أَمْرَهُمْ، وَأَسْمَتْ حَاسِدِيهِمْ، وَكَفَتْ عَدُوَّهُمْ - يعني المتكلمين وال فلاسفة - مؤنَّتَهُم بِأَسْتِهِمْ وَعَلَى أَيْدِيهِمْ، فَهُوَ دَائِبٌ يَضْحَكُ مِنْهُمْ وَيَسْتَهِزِيُّ بِهِمْ، حِينَ رَأَى بَعْضَهُمْ يُكَفِّرُ بَعْضًا^(١)، وَبَعْضَهُمْ يَلْعَنُ بَعْضًا، وَرَأَهُمْ مُخْتَلِفِينَ وَهُمْ كَالْمُتَقِيقِينَ، وَمُتَبَايِنِينَ وَهُمْ كَالْمُجَتَمِعِينَ، وَرَأَى نَفْسَهُ قَدْ صَارَ لَهُمْ سِلْمًا بَعْدَ أَنْ كَانَ حَرْبًا^(٢). انتهى كلامُ الإمامِ ابنِ قَتْبَةَ رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى .

وعلى شيخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى عند قوله (فهذا يرد على أبي حنيفة، وهذا يرد على مالك، وأخر يرد على الشافعي) ما يلي:

(١) علق عليه شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى ما نصه: «مع ما في هذا - أي في تكفير المسلمين بعضهم بعضاً - من تفكير عرى المسلمين والوعيد الجسيم. وما يؤسف له جد الأسف صدور مثل ذلك في هذا العهد وبعد هذا العهد ممن يُؤذن نفسه من المنترين إلى الحديث، مع أن أول ما يجب أن يستفيده حامل الحديث من الحديث هو كرم الطبع، وللين الجانب والتلطف بال المسلمين، والابتعاد عن هجرب القول والعجزة، بعدم الخوض فيما لا يعنيه، كأنه عاش مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعاشره، وتربى بسيرته في إرشاد الأمة.

ومن أوغل في الباطل بفظاظه وغلوطه وبذاته فهو من أجهل خلق الله بستة النبي الهدى صلى الله عليه وسلم وسيرته، وأبعدهم من صدق الاتمام إليه...».

(٢) قفت إليها القارئ الكريم عند هذا الكلام وتأمل فيه طويلاً، ثم وازنه بما تراه في هذه العصور المتأخرة من الإكفار واللعنة، والتبديع والتضليل، اتكاء على الخلاف في المسائل الاجتهادية الفروعية أو جزئيات المسائل العقدية، وقل: ما أشبه اليوم بالأمس!!

«... ولم يَزَلْ أهْلُ الْعِلْمِ الْأَكْفَاءُ يَرُدُّ بعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، تَمْحِيقاً لِلْحَقِّ عَلَى تَفَاوُتٍ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ عِلْمٍ وَفَهْمٍ، وَكَانَ هُؤُلَاءِ الْأَئْمَةُ مِنْ أَرْغَبِ النَّاسِ فِيمَا يُوجَّهُ إِلَيْهِمْ مِنْ الرَّدُودِ بِوَجْهِهِ الْحَجَّةِ، وَأَرْجَبِهِمْ صَدْرًا لَهُ، وَأَسْرَعَهُمْ رُجُوعًا إِلَى الصَّوَابِ حِينَما اتَّضَحَّ، لِإِخْلَاصِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَمَخَافِقِهِمْ مِنْ اللَّهِ فِي أَحْكَامِ دِينِهِ.

فَكَافَأْهُمُ اللَّهُ بِإِظْهَارِ سُلْطَانِ عِلْمِهِمْ فِي أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى تَنَائِي الْأَقْطَارِ، وَامْتَدَادِ الْأَعْصَارِ، حَتَّى أَفْرَأَتْ لَهُمْ جَمَاهِيرُ عِلْمَاءِ الْأَمَّةِ بِالْإِمَامَةِ وَالْقُدُوْرِ عَلَى رَغْمِ أَنْوَفِ الْمُتَجَاهِلِينَ لِعَظِيمِ أَقْدَارِهِمْ، الْمُتَنَاهِكِينَ لِحُرْمَاتِهِمْ، الْمُنْكَرِينَ لِجَلِيلِ مِنْهُمْ، مِنْ شُذَّاذِ الْمُشَاغِبِينَ الْعَاجِزِينَ عَنْ تَفْهُمِ مَدَارِكِهِمْ، الْمُتَنَظَّاهِرِينَ بِقُوَّةِ الْاسْتِدَارَكِ عَلَيْهِمْ.

مع أن قصارى عَمَلِهِمْ هو البرُوز إلى مضمار الكِفاح بأسلحةٍ ما استدَّتْ لها سَوَاعِدُهُمْ، ارتکازاً على مثل رَدَّ ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، ومؤلفِ ابن عُليَّة في مالك، وكتاب ابن عبد الحَكَم في الشافعي، من غير نظرٍ ولا تطلعٍ إلى كتب قاضيةٍ على تلك الرَّدود من مؤلفات البارعين من أصحاب هُؤُلَاءِ الْأَئْمَةِ، ومن غَيْرِ عِزِّهِ إِلَيْهِمْ – أي إلى أصحاب الرَّدود السابقين – ، إِيَّاهُمَا لِأَتَابَعِ كُلَّ نَاهِقٍ أَنَّهَا مِنْ مُبْتَكِراتِ أَحْلَامِهِمْ، وَأَنَّهُمْ أَصْبَحُوا أَكْفَاءَ لِلرَّدِّ عَلَى هُؤُلَاءِ الْفَقَهَاءِ !

وهذه الطريقةُ من الرَّدِّ هي التي لا يرتضيها المصنف – ابن قتيبة – ، ويشكُو من ظهور بَوَادِرِهَا في عصِّرهِ، وفي ذلك عبرةٌ بالغةٌ». انتهى كلامُ شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى.

نماذجٌ من الأدب العلمي عند الأئمة في ردودهم

وأما ردُّ الرادِ للنَّصيحةِ في الدين مُراعيًّا أدبه وأصوله وملاحظاً شروطه فهذا لا يعنىه ابنُ قتيبة في كلامِه المذكور، بل هو ممن يمدحُ مثلَ هذه الردود التي هي عبارةٌ عن قرع الحجة بالحجنة، والتي يُراد منها التناصح والتعاون على إظهار الحق ومعرفته، فقد قال رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في مقدمة كتابِه «إصلاح الغَلَطِ في غريب الحديث لأبي عُبيْد» ما نصُّهُ :

١ - «وقد يتعذر في الرأي جلةً أهل النظر، والعلماء المبرزون، والخائفون لله الخاسعون، فهو لاءُ صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم - وهم قادة الأنام، ومعاذنُ العلم، وينابيع الحكم، وأولى البشر بكل فضيلة، وأقربُهم من التوفيق والعصمة - ليس منهم أحد قال برأيه في الفقه، إلا وفي قوله ما يأخذُ به قوم، وفيه ما يرحب عنه آخرون.

وكذلك التابعون... والناسُ يختلفون في الفقه، ويُرددُ بعضهم على بعض في الحلال أنه حرام، وفي الحرام أنه حلال، وهذا طريق النجاة أو الهلاك، لا كالغريب والنحو والمعاني، التي ليس على الهافي فيها كبيرٌ جناح، فالشافعي^(١) يردُّ على الثوري وأصحابِ الرأي ومعلّمهِ مالك بن أنس.

(١) قال عبد الفتاح: وقع في الأصل (كالشافعي)، وهو تحريفٌ مما أثبته.

وأبو عبيد يختار من أقاويل السلف في الفقه، ومن قراءتهم، ويَرْدُلُ منها – أي يضعف – ويَدُلُّ على عورات بعضها بالحجج البينة.

وعلماء اللغة أيضاً يختلفون، وينبه بعضهم على زلل بعض، والفراء يَرْدُلُ على إمامه الكسائي، وهشام يَرْدُلُ على الفراء، والأصمعي يُخطئ المفضل... وهذا أكثر من أن يُحاط به، أو يُوقف من ورائه.

ولا نعلم أن الله عز وجل أعطى أحداً من البشر مَوْثِقاً من الغلط، وأماناً من الخطأ، فستكشف له منها^(١)، بل وَصَلَ عباده بالعجز، وقرنهم بالحاجة، ووصفهم بالضعف والعجلة، فقال: «وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً»، و«خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ»، «وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٍ».

ولا نعلمه خَصَّ بالعلم قوماً دون قوم، ولا وفقه على زمن دون زمن، بل جعله مشتركاً مقسمًا بين عباده، يفتح للآخر منه ما أغلقه عن الأول، ويُبَيِّنُهُ المُقْلَلُ منه على ما أغفل عنه المكثر، ويُحِيِّيه بمتأنٍ يَتَعَقَّبُ قولَ متقدم، وتالٍ يَعْتَبِرُ على ماض^(٢).

وأَوْجَبَ على كل من عَلِمَ شيئاً من الحق أن يُظهره ويُنشره، وجَعَلَ ذلك زكاة العلم، كما جَعَلَ الصدقة زكاة المال. وقد قيل: اتقوا زَلَّةَ الْعَالَمِ،

(١) أي فتنَّه عن الغلط والخطأ.

(٢) قال عبد الفتاح: نعم الحال كما قال الإمام ابن قتيبة، ولقد عَبَرَ عن هذا المعنى بجزالة ووضوح الإمام ابن مالك النحوي الجياني الأندلسبي، في أول كتابه في النحو «التسهيل»، فقال رحمه الله تعالى: «وإذا كانت العلوم مِنَحًا إِلَهِيًّا، ومَوَاهِبَ اِختِصَاصِيَّةٍ، فغَيْرُ مُسْتَبَدِّدٍ أَنْ يُدَنِّحَ لبعض المتأخرين، ما عَسَرَ عَلَى كثيَرٍ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ حَسَدِ يَسُدُّ بَابَ الْإِنْصَافِ، وَيَصُدُّ عَنْ جَمِيلِ الْأَوْصَافِ».

وَزَلَّةُ الْعَالَمِ لَا تُعْرَفُ حَتَّى تُكَشَّفُ، وَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ هَلْكَ بِهَا الْمَقْلُودُونَ، لَأَنَّهُمْ يَتَلَقَّونَهَا مِنَ الْعَالَمِ بِالْقَبُولِ، وَلَا يَرْجِعُونَ إِلَّا بِالْإِظْهَارِ لَهَا، وَإِقَامَةِ الدَّلَائِلِ عَلَيْهَا، وَإِحْضَارِ الْبَرَاهِينِ.

وَقَدْ يَظْنُّ مَنْ لَا يَعْلَمُ مِنَ النَّاسِ، وَلَا يَضْعُ الأَمْرُ مَوَاضِعُهَا: أَنْ هَذَا اغْتِيَابُ الْعُلَمَاءِ، وَطَعْنٌ عَلَى السَّلْفِ، وَذِكْرُ لِلْمَوْتَىِ، وَكَانَ يَقَالُ: اعْفُ عَنْ ذِي قَبْرِ.

وَلَيْسَ ذَاكَ كَمَا ظَنُوا، لَأَنَّ الْغَيْبَةَ سَبُّ النَّاسِ بِلَئِيمِ الْأَخْلَاقِ، وَذِكْرُهُمْ بِالْفَوَاحِشِ وَالشَّائِئَاتِ. وَهَذَا هُوَ الْأَمْرُ الْعَظِيمُ الْمُشَبَّهُ بِأَكْلِ الْلَّحُومِ الْمَيِّتَةِ. فَأَمَّا هَفْوَةُ فِي حِرْفٍ، أَوْ زَلَّةُ فِي مَعْنَىٰ، أَوْ إِغْفَالٌ، أَوْ وَهْمٌ، أَوْ نَسِيَانٌ – أَيْ كَشْفُ هَذِهِ الْأَمْرَاتِ – فَمَعَاذُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُشَاكِلاً أَوْ مُقَارِبًا، أَوْ يَكُونَ الْمَنْبَهُ عَلَيْهِ آثِمًا، بَلْ يَكُونُ مَأْجُورًا عِنْدَ اللَّهِ، مَشْكُورًا عِنْدَ عَبَادِهِ الصَّالِحِينَ، الَّذِينَ لَا يَمِيلُ بَعْنَاهُمْ هُوَيٌّ، وَلَا تَدْخِلُهُمْ عَصَبَيَّةٌ، وَلَا يَجْمِعُهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ تَحْزُبٌ، وَلَا يَلْفِتُهُمْ عَنِ اسْتِبَانَةِ الْحَقِّ حَسْدٌ.

وَقَدْ كُنَّا زَمَانًا نَعْتَذِرُ مِنَ الْجَهْلِ، فَقَدْ صِرَنَا الْآنَ نَحْتَاجُ إِلَى الاعْتَذَارِ مِنَ الْعِلْمِ، وَكُنَّا نَأْمَلُ شَكْرَ النَّاسِ بِالتَّنْبِيهِ وَالدَّلَالَةِ، فَصِرَنَا نَرْضِي بِالسَّلَامَةِ، وَلَيْسَ هَذَا بِعَجِيبٍ مَعَ انْقِلَابِ الْأَحْوَالِ، وَلَا يُنَكِّرُ مَعَ تَغْيِيرِ الزَّمَانِ، وَفِي اللَّهِ خَلَفٌ، وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ...، – ثُمَّ ذَكَرَ عَرَضَهُ مِنْ تَأْلِيفِ كِتَابِهِ «إِصْلَاحُ الْغَلَطِ»، إِلَى أَنْ قَالَ – :

وَمَا أَوْلَاكَ – رَحْمَكَ اللَّهُ – بِتَدْبِيرِ مَا نَقُولُ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا – وَكَنْتَ اللَّهُ مُرِيدًا – أَنْ تَتَلَقَّاهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ، وَإِنْ كَانَ باطِلًا، أَوْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ ذَهَبَ عَنِّا،

أن ترددنا عنه بالاحتجاج والبرهان، فإن ذلك أبلغ في التصرة، وأوجب للعذر، وأشفى للقلوب». انتهى كلام الإمام ابن قتيبة رحمه الله تعالى^(١)، وفيه ما يشفي ويكتفي.

٢ - ولما وقف الحافظ الإمام عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري على كتاب «المدخل إلى الصحيح» للإمام الحاكم أبي عبد الله النيسابوري صاحب «المستدرك على الصحيحين»، واطلع على ما فيه من أغلاط وتصحيفات: نبه عليها مع تصحيحها في جزء وأرسله إلى الحاكم، وجاء في مقدمة هذا الجزء من كلام عبد الغني الأزدي ما نصه:

«... أما بعد فإني نظرت في كتاب «المدخل» الذي صنفه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري مع أبي سعيد عمر بن محمد بن محمد السجيري، فإذا فيه أغلاط وتصحيفات أعظمت أن تكون غابت عنه، وأكثرت جوازها عليه، وجوّزت أن يكون جرئ من ناقل الكتاب له، أو حامله عنه، مع أنه لا يعرى بشّر من السهو والغلط.

واستخرت الله تعالى، وجردت ذلك في هذه الأوراق، وبينته وأوضحته، واستشهدت عليه بأقوال العلماء، مجتهداً في تصحيحه، متوخياً إظهار الصواب فيه، وبالله أستعين، وإياده أسأل السداد والتوفيق، بمنه وكرامه». انتهى^(٢). وهكذا يكون الجمع بين الأدب والنصيحة بإظهار الحق.

(١) من مقدمة الأستاذ سيد أحمد صقر رحمه الله تعالى لكتاب ابن قتيبة «تأويل مشكل القرآن» ص ١٢ - ١٤.

(٢) من رسالة «الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم النيسابوري» ص ٤٧ - ٤٨.

٣ – ولما وَصَلَ هذَا الْجُزْءُ إِلَى الْحَاكِمِ الْنِيْسَابُورِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَكَانَ مِنْهُ مَا حَكَاهُ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ نَفْسُهُ حِيثُ قَالَ: «لَمَا وَصَلَ كِتَابِي الَّذِي عَمِلْتُ فِي أَغْلَاطِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ، أَجَابَنِي بِالشَّكْرِ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ أَمْلَاهُ عَلَى النَّاسِ، وَضَمَّنَ كِتَابَهُ إِلَيَّ الاعْتِرَافَ بِالْفَائِدَةِ، وَبَأْنَهُ لَا يَذْكُرُهَا إِلَّا عَنِّي»^(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ أَيْضًا: «لَمَا رَدَدْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ الْأَوْهَامَ الَّتِي فِي «الْمَدْخُلِ إِلَى الصَّحِيفَةِ»، بَعَثَ إِلَيَّ يَشْكُرُنِي، وَيَدْعُونِي، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ عَاقِلٌ»^(٢). انتهى.

وَهَكُذا يَكُونُ الاعْتِرَافُ بِالْحَقِّ وَالتَّوَاضُعُ لَهُ، وَهَكُذا يَكُونُ شَكْرُ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، وَهَذَا هُوَ أَدْبُ الْخَلَافِ وَالنَّقَاشِ فِي الْمَسَائلِ الْعُلْمِيَّةِ.

٤ – وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ فِي فَاتِحةِ كِتَابِهِ «مَوْضِعُ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالْتَّفْرِيقِ»^(٣) الَّذِي بَيَّنَ فِيهِ أَوْهَامَ إِلَامِ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأئمَّةِ فِي جَعْلِ الرَّاوِيْنَ وَاحِدًا، وَالْوَاحِدَ اثْنَيْنِ، قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَعِلَّ بَعْضَ مَنْ يَنْظُرُ فِيمَا سَطَرْنَاهُ، وَيَقِفُّ عَلَى مَا لَكَتَابِنَا هَذَا ضَمِّنَّاهُ، يُلْحِقُ سَيِّئَةَ الظُّنُونِ بِنَا، وَيَرَى أَنَا عَمَدَنَا لِلْطَّعْنِ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَنَا، وَإِظْهَارِ الْعِيبِ لِكُبَرَاءِ شَيْوِخِنَا وَعُلَمَاءِ سَلَفِنَا.

وَأَنَّى يَكُونُ ذَلِكَ وَبِهِمْ ذُكْرُنَا، وَبِشُعَاعِ ضِيَائِهِمْ تَبَصَّرُنَا، وَبِاقْتِفَائِنَا

(١) مِنْ «الْمُتَظَّمِ» لِابْنِ الْجُوزِيِّ ٢٩١: ٧.

(٢) نَقْلُهُ الْحَافِظِ الْذَّهَبِيِّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ١٧: ٢٧٠ فِي تَرْجِمَةِ

عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ.

(٣) ١ : ٨ – ٥.

واضح رُسومهم تميّزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تَحِيرَنَا، وما مَثَلُهم ومَثَلُنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء^(١): «ما نحن فيمن مَضَى إلا كَبْقَلٍ في أصولِ نخل طِوالٍ»^(٢).

ولمَّا جَعَلَ الله تعالى في الخلق أَعْلَاماً، وَنَصَبَ لِكُلِّ قَوْمٍ إِماماً، لَزِمَ المُهتَدِينَ بِمُبَيِّنِ أَنوارِهِمْ، وَالقَائِمِينَ بِالْحَقِّ فِي اقْتِنَاءِ آثَارِهِمْ، مِنْ رُزْقِ الْبَحْثِ وَالْفَهْمِ، وَإِنْعَامِ النَّظَرِ: بِيَانِ مَا أَهْمَلُوا وَتَسْدِيدَ مَا أَغْفَلُوا، إِذْ لَمْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الرَّذْلِ، وَلَا آمِنِينَ مِنْ مُقَارَفَةِ الْخَطَا وَالْخَطْلِ، وَذَلِكَ حَقٌّ

(١) هو التابعي الجليل، المولود سنة ٧٠، والمتوفى سنة ١٥٤، أحد القراء السبعة، وأعلم أهل عصره بالقرآن والقراءات والعربية والأدب والشعر والنحو، وكانت كُتبه التي كتبها عن العرب الفصحاء، الذين خالطتهم ولقيهم، قد ملأَتْ بيتأ له إلى قريب من السقف.

(٢) وقال قَبَّلَهُ مِنَ التَّابِعِينَ مجاهدُ بْنَ جَبْرِ الْمَكِيِّ، التَّابِعِيُّ الْجَلِيلُ، وشِيخُ الْقِرَاءَةِ وَالْمُفَسِّرِينَ، الْحَافِظُ الْمَحْدُثُ لِإِلَامِ، الْفَقِيهُ الْعَابِدُ، الْمُولُودُ سَنَةُ ٢١، وَالْمُتَوَفِّى سَنَةُ ١٠٤ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «ذَهَبَ الْعُلَمَاءُ! فَلِمْ يَقِنُ إِلَى الْمُتَعَلِّمِينَ، وَمَا الْمُجْتَهُدُ فِيْكُمُ الْيَوْمَ، إِلَّا كَاللَّاعِبِ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». من «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة ص ٤٣٤ .
وقال بلاطُ بْنُ سعد الأشعري الدمشقي، التابعي الجليل، والإمامُ الرباني الوعاظ، شيخُ أهل دمشق، أحدُ الثقات الزهاد، والعلماء العباد، المتوفى بحدود سنة ١٢٠ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «زَاهِدُكُمْ راغبٌ، وَمَجْتَهُدُكُمْ مَقْصُرٌ، وَعَالَمُكُمْ جَاهِلٌ، وَجَاهِلُكُمْ مُغْنِرٌ». من «كتاب الزهد» للإمام عبد الله بن المبارك ص ٦٠ .

وقال حمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: قيل لأبي السّْخْتَيَانِيِّ - البصريِّ، التَّابِعِيُّ الْجَلِيلُ، وَالْحَافِظُ لِإِلَامِ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ، سَيِّدُ الْفَقِهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ، الْمُولُودُ سَنَةُ ٦٨، وَالْمُتَوَفِّى سَنَةُ ١٣١ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «الْعِلْمُ الْيَوْمَ أَكْثَرُ أَمْ أَقْلَعُ؟ قَالَ: الْكَلَامُ الْيَوْمَ أَكْثَرُ، وَالْعِلْمُ كَانَ قَبْلَ الْيَوْمِ أَكْثَرُ». من «المعرفة والتاريخ» للفسوسي ٢: ٢٣٢ .

العالم على المتعلم، وواجبٌ على التالي للمتقدّم^(١).

وعسى أن يَضَع العذرُ لنا عند من وَقَف على كتابنا المصنَّف في «تاریخ مدینة السلام، وأخبارِ محدثیها، وذکر قُطانِها العلماء من غير أهْلها وواردیها» – وهو المعروف بـ«تاریخ بغداد» – ، فإننا قد أوردنَا فيه من مناقب البخاري وفضائله ما ينفي عنا الظنة في بابِه، والتهمة في إصلاحنا بعض سقطاتِ كتابه.

قال الأحنف بن قيس: الكاملُ من عُدَّت سقطاته. وعن المُزَنِي أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى أنه قال: لو عُورِضَ كتاب سبعين مرةً لُوْجَدَ فيه خطأً، أبي الله أن يكون كتابٌ صحيحًا غير كتابه^(٢).

وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: عارضتُ – أي قابلتُ – بكتابِ لأبي ثلث عشرة مرةً، فلما كان في الرابعة عشرة خَرَجَ فيه خطأً، فَوَضَعَهُ من يده، ثم قال: قد أنكِرْتُ أن يصحَّ غيرُ كتاب الله عزَّ وجلَّ ...

قال الخطيب: وقد جَمَع عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الأوَّهام التي أخذها أبو زرعة على البخاري في كتابٍ مفرد، ونظرتُ فيه فوجدتُ كثيرةً منها لا تَلْزِمُه، وقد حكى عنه في ذلك الكتاب أشياءً هي مدونة في «تاریخه» على الصواب بخلاف الحکایة عنه.

٥ – ومن العَجَب أن ابن أبي حاتم أغَارَ على كتاب البخاري ونقلَه

(١) بل هذا حق الكلمة العلمية على ناقلها أو قائلها لجميع حملة العلم.

(٢) وجاء في «كشف الأسرار» للعلامة عبد العزيز البخاري ١: ٤: «قال المُزَنِي: رأيتُ كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرةً، فما من مرةً إلَّا وكان يَقْفُ على خطأ، فقال الشافعي: هِنِّي! أَبَى الله أن يكون كتابٌ صحيحًا غير كتابه».

إلى كتابه في «الجرح والتعديل»، وعَمِد إلى ما تضمنَ من الأسماء، فسأل عنها أباه وأبا زرعة ودوَّن عنهمما الجواب في ذلك، ثم جَمَعَ الأوهام المأخوذة على البخاري، وذَكَرَها، من غير أن يُقْدِمْ ما يُقْيِمُ به العذر لنفسِه عند العلماء، في أن قَصْدَه بتدوين تلك الأوهام بِيَانِ الصواب لمن وَقَعَتْ إليه، دون الانتقادِ والعيَّبِ لمن حُفِظَتْ عليه، ونحن لا نظن أنه قَصَدْ غير ذلك فإنه كان بمَحَلٍ من الدين، وأحد الرُّفَعاء من أئمة المسلمين، رحمة الله عليه وعليهم أجمعين». انتهى مختصراً.

وهذا الأسلوبُ الذي اختاره الخطيبُ رحمه الله تعالى في «الموضع» لبيان أخطاء الأئمة، هي الطريقةُ المثلثى الجامعةُ بين التأدب مع الأئمة السالفيين والتواضع لرفعِ مقامِهم وبين النصيحة لهم وللمسلمين بتبيينِ أخطائهم، وإن تنَّكَبَ الخطيبُ هذا الأسلوب في «تاريخه» في تراجم بعضِ الأئمة المجتهدين، كما فعلَه في ترجمة الإمام أبي حنيفة، فكان ذلك نقطة سُوداء في وجه زانِه حسَناته ! .

ذُمُّ الْوَقْعَةِ فِي الْأئِمَّةِ وَالْحَطَّ عَلَيْهِمْ

وأخيراً أوردُ هنا سطوراً من ترجمة العلامة أبي محمد ابن حَزْم الأندلسي ، المتوفى سنة ٤٥٦ ، من كتاب «سير أعلام النبلاء»^(١) و«تذكرة الحفاظ»^(٢) للحافظ الذهبي ، وفيها فوائد تتعلق بهذا المقام ، وفيها أيضاً عبرة بالغة لمن تعوَّد إساءةَ الأدب مع أئمة الأمة وعلماءِ المِلَّةِ ، إذا تأملَ فيما آل إليه حالُ ابن حَزْم – على جملة قدرِه وسعةِ علمِه – من الهَجْرِ والانتقاد ، لأجلِ عدمِ مُراعاتهِ أدبِ الاختلافِ مع الأئمة السابقين .

(١) ١٨٦: ١٨٦ - ٢٠٢ .

(٢) ٣: ١١٥٤ .

قال الذهبي رحمه الله تعالى: «قيل: إنه – أي ابن حزم – تفقهَ أولاً للشافعي، ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله جليه وخفيه، والأخذ بظاهر النصّ وعموم الكتاب والحديث، والقول بالبراءة الأصلية، واستصحاب الحال، وصنف في ذلك كتباً كثيرة، وناظر عليه، وبسط لسانه – وقلمه، ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب، بل فَجَّاجَ العبارات – أي أغاظها – وسبَّ وجَّعَ – أي قَبَحَ – .

فكان جَزَاؤه من جنس فعله، بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة وهَجَرُوها ونَفَرُوا منها، وأُحرِقَتْ في وقت، واعتنى بها آخرون من العلماء، وفتشوها انتقاداً واستفادةً، وأخذوا مُؤاخذةً، ورأوا فيها الدُّرُّ الثمين ممزوجاً في الرَّصْفِ بالخَرَزِ المَهِينِ، فتارةً يَطْرَبُونَ، ومرةً يَعْجَبُونَ، ومن تفرَّده يَهْزَؤُونَ، وفي الجملة فالكمالُ عزيزٌ، وكلُّ أحدٍ يُؤخذ من قوله ويُترك، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكان ينهضُ بعلوم جَمَّةَ، ويُجِيدُ النقلَ، ويُحِسِّنُ النظمَ والنشرَ، وفيه دينٌ وخيرٌ، ومقاصِدُه جميلةٌ، ومصنَّفاته مفيدةٌ، وقد زَهَدَ في الرئاسة، ولَزِمَ منزلَه مُكَبَّاً على العلم، فلا نغلو فيه، ولا نجفو عنه، وقد أثني عليه قبلنا الكبارُ.

وقد امتحن هذا الرجلُ – ابن حزم – وشُدَّدَ عليه، وشُرِّدَ عن وطنه، وجرَتْ له أمور، وقام عليه الفقهاءُ لطول لسانِه واستخفافه بالكتابِ، ووقوعه في أئمة الاجتهد بأفْحَقَ عبارَةً، وأفْظَرَ مُحاورَةً، وأبشعَ ردًّا، وجرَى بينه وبين أبي الوليد الباقي مناظرةً ومنافرةً. قال أبو العباس ابن العَرِيف: كان لسانُ ابن حزم وسيفُ الحجاج شقيقين^(١).

(١) قال ابن خلkan في «وفيات الأعيان» ٣٢٨:٣: « وإنما قال ذلك لكثرة وقوع ابن حزم في الأئمة ». .

قال الذهبي: ولِي أَنَا مَيْلٌ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ - ابْنِ حَزْمٍ - لِمَحْبَتِهِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيفِ وَمَعْرِفَتِهِ بِهِ، وَإِنْ كُنْتُ لَا أَوْافِقُهُ فِي كَثِيرٍ مَا يَقُولُهُ فِي الرِّجَالِ وَالْعِلَّلِ، وَالْمَسَائِلِ الْبَشِّعَةِ فِي الْأَصْوَلِ وَالْفَرْوَعِ، وَأَقْطَعَ بِخَطْبِهِ فِي غَيْرِ مَا مَسَأْلَةٌ، وَلَكِنْ لَا أَكْفَرُهُ وَلَا أُضْلِلُهُ، وَأَرْجُو لَهُ الْعَفْوَ وَالْمَسَامِحةَ وَلِلْمُسْلِمِينَ، وَأَخْضَعُ لِفَرْطِ ذَكَائِهِ وَسَعَةِ عِلْمِهِ». انتهى كلام الحافظ الذهبي.

فانظر أيها القارئ الكريم وبالواقع في الأئمة وإساءة الأدب معهم مع حسن النية وجميل القصد، فكيف بمن طعن في الأئمة واستحلى لحومهم عن خبث طوية وفساد نية؟! وتأمل في صنيع الذهبي حيث لم يمنعه إنكاره على ابن حزم إطالة لسانه ومخالفته إياه في غير ما مسألة من الأصول والفروع: أن يقر بمحاسنه وسعة علمه وفرط ذكائه، وانظر كيف يصرّح بقوله «ولَكِنْ لَا أَكْفَرُهُ وَلَا أُضْلِلُهُ» مع قوله فيه «وَأَقْطَعَ بِخَطْبِهِ فِي غَيْرِ مَا مَسَأْلَةٌ».

وهكذا يكون الأدب وهذا هو الإنصاف، وقد قل - وإن شئت قلت: عدم - سالكُوهما والمُتَحَلُّون بهما، وفي الله خَلَفُ وهو المستعان.

وبعد، فال مجال واسع لمن أراد جمع أقاويل السلف ووقائعهم في مراعاة أدب الاختلاف في العلم، والحفظ على الألفة والمحبة مع اختلاف الآراء وتباين الأفكار بعد الاتفاق في الأمور الجامعة المشتركة^(١).

وليس غرّضي هنا استقصاء ذلك وإنما أردت لفت النظر إلى هذا الأمر

(١) وما أحسن قول الأستاذ العلامة الكبير الشيخ رشيد رضا المصري رحمة الله تعالى: «نتعاون فيما انفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه». وحدود هذا القول مُدركة للعلماء البصراء والعقلاة البهاء، فلا تحتاج إلى بيان.

الهَامُ والسلوك المفقود، بمناسبة خدمتي لعدة رسائل من رسائل الأئمَّةِ التي تتفجرَ من خلالِها ينابيعُ الأدبِ والتواضعِ والاحترامِ مع إبارة كلَّ واحدٍ عما يراه هو الحقُّ وأقربَ إلى الرشِيدِ، ولنا في أئمَّةِ الدينِ الذين اصطفاهم الله لإقامةِ دينِه وتبينِ شريعتِه أسوةٌ حسنةٌ لتتخلَّقَ بأخلاقِهم وتحلُّ بآدابِهم، رضوانُ الله تعالى عليهم أجمعين.

وأسألُ الله تعالى المولى الكريم أن ينفعني وجميع إخوتي من طلبةِ العلم وأهله بهذه المجموعةِ بفضلِه ومَنْهُ، وصلَّى الله تعالى وسلم على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدُ لله رب العالمين.

* * *

قال العبد الضعيف الفقير إلى الله تعالى عبد الفتاح بن محمد أبو غدة – أحسن الله إليه، وغفر له ولوالديه – : فرغتُ من خدمة هذا الكتاب بعون الله تعالى وحسن توفيقه، في مدينة الرياض يوم الأربعاء ١٧ من جمادى الأولى سنة ١٤١٦ ، والحمد لله رب العالمين.

محتوى الأبحاث

- ٥ التقدمة، وفيها التعريف بالرسائل التي اشتمل عليها هذا الجزء
بيان أهمية هذه الرسائل في إبانة منهج السلف عند الاختلاف في
- ٨ - ٦ المسائل من التناصح بقمع الحجة بالحجج من غير شقاق ولا عداء
- ١١ - ٩ ذكر الأصول المعتمدة عليها في الطبع وعملي في هذا الجزء
- ١٦ - ١٢ كلمات في ترجمة الإمام الليث بن سعد المصري
- ١٩ - ١٧ سطور من ترجمة الإمام عثمان البصري
- ٢٨ - ٢١ رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البصري
- ٢١ سند الإمام السعفاني في هذه الرسالة إلى الإمام أبي حنيفة
- ٢٢ فاتحة الرسالة وذم الإمام أبي حنيفة الابتداع والإحداث في الدين
جعل (المُرجِيَّ) اسمًا لمن عَدَ صاحبَ الكبيرة تحت المشيئة: من
- ٢٢ غلطات الخواص كما نص عليه المقبلي. ت
- ٢٧ - ٢٣ شرح الإمام أبي حنيفة لمسألة الإيمان وأن العمل غير داخل في
حقيقة بحثه إذا فات لزم الكفر، وإيراده الحجج الواضحة
والأدلة الناطقة على ذلك
- ٢٨ - ٢٧ تبرؤ أبي حنيفة من الإرجاء، والبيان تعليقاً أن أول من سمى أهل
السنته بالمرجئة هو نافع بن الأزرق الخارجي، وختم الرسالة
- ٣٢ - ٢٩ رسالة مالك إلى الليث بن سعد في فضل علم أهل المدينة وترجمته
على علم غيرهم، واقتداء السلف بهم
- ٤١ - ٣٣ رسالة الليث بن سعد إلى مالك بن أنس إجابةً عن رسالة مالك
المذكورة

- رأي الليث في عمل أهل المدينة وإشارته إلى أن العمل المتوارد في كل بلد نزل بها الصحابة: حجة، من غير تخصيص بالمدينة
- ٣٥ - ٣٤ ذكر الليث لربيعة وابن شهاب اللذين كان عليهما مدار الفتى بالمدية
- ٣٦ علّة مسائل أنكرها الليث على مالك، وختم الرسالة
- ٤١ - ٣٧ خاتمة الجزء بقلم المعتنى به، وفيها:
- ٦٣ - ٤٢ نبذة من أخبار الأئمة السلف في الحفاظ على المودة والأخوة، مع اختلافهم في المذهب والمتنزع، والأخبار المذكورة هنا تسعة
- ٤٨ - ٤٢ جعل الخلف الخلاف سبباً للتفرق والشقاق، وإنكار ابن فتيبة وغيره على ذلك
- ٥٢ - ٤٨ نماذج من الأدب العلمي عند الأئمة في ردوهم، وذكر خمس نماذج منها
- ٦٠ - ٥٣ ذم الواقع في الأئمة والحط عليهم، وختم الجزء

* * *



**صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
المحققات والمؤلفات للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة
رحمه الله تعالى وغفر له :**

- ١ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام اللكتوي، الطبعة الثالثة مزيدة ومحققة.
- ٢ - الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، في علوم الحديث للكتوي، الطبعة الثالثة.
- ٣ - إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة للإمام اللكتوي أيضاً، الطبعة الثانية.
- ٤ - رسالة المسترشدين للإمام الحارث بن أسد المحاسبي في الأخلاق والتضوف النقي، الطبعة الثامنة مزيدة من التحقيق والتعليق والمقابلة بالنسخ الخطية، طبعت بيروت ١٤١٥.
- ٥ - التصريح بما تواتر في نزول المسيح للإمام محمد أنور شاه الكشميري، الطبعة الخامسة.
- ٦ - الإحکام في تمییز الفتاوی عن الأحكام وتصرفات القاضی والإمام للفقیه المالکی الإمام شهاب الدين أبي العباس القرافی، صدرت الطبعة الثانية مزيدة ومحققة.
- ٧ - فتح باب العناية بشرح كتاب التقایة في الفقه الحنفی للإمام علي القاری الجزء الأول.
- ٨ - المنار المنیف في الصحيح والضعیف للإمام ابن قیم الجوزیة، صدرت الطبعة السادسة.
- ٩ - المصنوع في معرفة الحديث الموضع للإمام علي القاری أيضاً، الطبعة الخامسة.
- ١٠ - فقه أهل العراق وحديثهم للإمام المحقق محمد زاہد الكوثری، الطبعة الثانية، وقد صدرت الطبعة الثالثة مضافة إلى مقدمة نصب الراية، الطبعة المحققة.
- ١١ - مسألة خلق القرآن وأثرها في صفات الرواية والصحابتين وكتب الجرح والتعديل، بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، وهو بحث جديد في بابه يهم كل محدث وناقد، وقد أدرجت هذه الرسالة ضمن حاشية كتاب قواعد في علوم الحديث.
- ١٢ - خلاصة تذهیب الكمال في أسماء الرجال للحافظ الخزرجی، خیر کتب الرجال المختصرة، بتقدمة واسعة وترجمة لمحمدی للأستاذ أبو غدة، الطبعة الخامسة.
- ١٣ - صفحات من صبر العلماء للأستاذ أبو غدة، نفذت الطبعة الرابعة وصدرت الطبعة الخامسة.
- ١٤ - قواعد في علوم الحديث للعلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي، الطبعة السادسة.
- ١٥ - كلمات في كشف أباطيل وافتراضات، بقلم الأستاذ أبو غدة أيضاً، الطبعة الثانية، وهي رد على أباطيل وافتراضات ناصر الألباني وصاحبها سابقاً زهير الشاويش ومؤازريهما.

- ١٦ – قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين لتابع الدين السبكي، الطبعة السادسة.
- ١٧ – المتكلمون في الرجال للحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الطبعة الخامسة.
- ١٨ – ذكرٌ من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للحافظ المؤرخ الإمام الذهبي، الطبعة الخامسة.
- ١٩ – العلماء العزاب الذين أثروا العلم على الزواج للأستاذ أبو غدة، الطبعة الرابعة، مزيدة من التحقيق والتعليق والتراجم والفوائد العلمية عن سابق الطبعات، بيروت ١٤١٥. وتصدر الطبعة الخامسة مصححة ومتقدمة في بيروت ١٤١٩.
- ٢٠ – قيمة الزمن عند العلماء، بقلم الأستاذ أبو غدة، الطبعة الثامنة، في بيروت ١٤١٩.
- ٢١ – قصيدة «عنوان الحكم» لأبي الفتح البُشْتي، بتعليق الأستاذ أبو غدة أيضاً، الطبعة الرابعة.
- ٢٢ – الموقطة في علم مصطلح الحديث، للحافظ الذهبي، صدرت الطبعة الثالثة متقدمة.
- ٢٣ – لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية.
- ٢٤ – تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر، بقلم الأستاذ أبو غدة.
- ٢٥ – الانقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء للحافظ ابن عبد البر، يصدر لأول مرة في طبعة محققة مقابلاً على ثلاث نسخ خطية.
- ٢٦ – سنن النسائي، اعنى به ورقمه وصنَّع فهارسه الأستاذ أبو غدة، الطبعة الثالثة.
- ٢٧ – الترقيم وعلاماته في اللغة العربية لأحمد زكي باشا، الطبعة الثانية مزيدة من التعليق، ١٤١٥.
- ٢٨ – سِيَاحَةُ الْفِكْرِ في الجهر بالذكر للإمام اللكنوي اعنى به الأستاذ أبو غدة، الطبعة الثانية.
- ٢٩ – قفو الأثر في صفو علوم الأثر لابن الحنبلي الحنفي الحلبي اعنى به الأستاذ أبو غدة.
- ٣٠ – بُلْغَةُ الْأَرِيبِ في مصطلح آثار الحبيب للحافظ المرتضى الريدي اعنى به الأستاذ أبو غدة.
- ٣١ – جواب الحافظ عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل اعنى به الأستاذ أبو غدة.
- ٣٢ – أمراء المؤمنين في الحديث، رسالة لطيفة فيها مباحث هامة، تأليف الأستاذ أبو غدة.
- ٣٣ – تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار صلى الله عليه وسلم للإمام اللكنوي. ومعها:
- ٣٤ – نخبة الأنوار على تحفة الأخيار للإمام محمد عبد الحفيظ اللكنوي أيضاً.
- ٣٥ – التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن للإمام المحقق الشيخ طاهر الجزائري.
- ٣٦ – توجيه النظر إلى أصول الأثر للإمام طاهر الجزائري أيضاً حقه الأستاذ أبو غدة.
- ٣٧ – صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة.
- ٣٨ – الإسناد من الدين. رسالة تبيّن فضل الإسناد وأهميته والعلوم التي يتبعها، له أيضاً.
- ٣٩ – السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي، والتعريف بحال سنن الدارقطني للأستاذ أبو غدة أيضاً.
- ٤٠ – تحقيق اسمَيِّ الصحيحين واسمِ جامع الترمذى للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة أيضاً.
- ٤١ – منهج السلف في السؤال عن العلم وفي تعلم ما يقع وما لم يقع، له أيضاً.

- ٤٢ – من أدب الإسلام، رسالة توجيهية سلوكية تتصل بحياة المسلم أو ثق اتصال، له أيضاً.
صدرت الطبعة الأولى من القطع المعتاد، وصدرت الطبعة الرابعة من القطع الصغير.
- ٤٣ – ظَفَرُ الْأَمَانِي فِي شَرْحِ مُختَصِّرِ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ الْجُرْجَانِي لِلْكُنْوَى مِنْ أَوْسَعِ كُتُبِ الْمَصْطَلِحِ. وَمَعْهُ:
- ٤٤ – أَخْطَاءُ الدَّكْتُورِ تَقِيِّ الدِّينِ التَّنَذُّوِي فِي تَحْقِيقِ كِتَابِ ظَفَرِ الْأَمَانِي لِلْكُنْوَى، لِلْأَسْتَاذِ أَبُو غَدَةِ.
- ٤٥ – تَصْحِيحُ الْكُتُبِ وَصَنْعُ الْفَهَارِسِ الْمُغَبَّمَةِ وَسَبْقُ الْمُسْلِمِينِ الْإِفْرَنجَ فِيهَا لِلْعَلَمَةِ أَحْمَدِ شَاكِرِ.
- ٤٦ – تَحْفَةُ النُّسَّاكِ فِي فَضْلِ السَّوَّاْكِ لِلْعَلَمَةِ الْفَقِيهِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْغُنَيْمِيِّ الْمِيدَانِيِّ الدَّمْشِقِيِّ.
- ٤٧ – كَشْفُ الْالْتَبَاسِ عَمَّا أَوْرَدَهُ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ لِلْعَلَمَةِ الْغُنَيْمِيِّ أَيْضًاً.
- ٤٨ – رَسْالَةُ ابْنِ أَبِي زِيدِ الْقِيرَوَانِيِّ فِي الْعِقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي يُشَائِرُ إِلَيْهَا الصَّغَارُ.
- ٤٩ – التَّحْرِيرُ الْوَجِيزُ فِيمَا يَتَعَيَّنُ الْمُسْتَجِيزُ لِلْعَلَمَةِ الْمُحَدِّثِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ زَاهِدِ الْكُوَثَرِيِّ.
- ٥٠ – كِتَابُ الْكَسْبِ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ بِشَرْحِ الْإِمَامِ شَمْسِ الْأَئْمَةِ السَّرَّاخْسِيِّ.
- ٥١ – الْحُثُّ عَلَى الْتَجَارَةِ وَالصَّنَاعَةِ وَالْعَمَلِ لِلْإِمَامِ أَبِي بَكْرِ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْخَلَّالِ الْحَنْبَلِيِّ.
- ٥٢ – رَسْالَةُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَبَعْضُ قَواعِدِهِمَا فِي الْمَعَالِمِ الْمَالِيَّةِ لِلشِّيخِ ابْنِ تَمِيمَةِ.
- ٥٣ – رَسْالَةُ الْأَلْفَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ كَلَامِ شِيخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَمِيمَةِ. وَمَعَهَا:
- ٥٤ – رَسْالَةُ الْإِمَامَةِ لِلْإِمَامِ ابْنِ حَزْمٍ فِي جَوَازِ الْاقْتِداءِ بِالْمُخَالِفِ فِي الْفَرْوَعِ. صَدِرَتِ الْطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ مَصْحَحَةً وَمَنْقُوَّةً.
- ٥٥ – رَسْالَةُ الْإِمَامِ أَبِي دَاوُدِ السَّجْسَانِيِّ لِأَهْلِ مَكَّةَ فِي وَصْفِ كِتَابِهِ السَّنْنِ.
- ٥٦ – رَسْالَةُ الْحَافِظِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرِ الْحَازِمِيِّ فِي شُرُوطِ كِتَابِ الْأَئْمَةِ الْخَمْسَةِ.
- ٥٧ – رَسْالَةُ الْحَافِظِ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرِ الْمَقْدُسِيِّ فِي شُرُوطِ كِتَابِ الْأَئْمَةِ الْسَّتَّةِ.
- ٥٨ – الرَّسُولُ الْمَعْلُومُ ﷺ وَآسِيلِيهِ فِي التَّعْلِيمِ لِلْأَسْتَاذِ عَبْدِ الْفَتَاحِ أَبُو غَدَةِ. صَدِرَتِ الْطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ.
- ٥٩ – نَماذِجُ مِنْ رَسَائِلِ الْأَئْمَةِ السَّلْفِ وَأَدْبَهِمُ الْعَلَمِيِّ وَأَخْبَارِهِمُ فِي أَدْبِ الْخَلَافِ، لَهُ أَيْضًاً. صَدِرَتِ الْطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ مَصْحَحَةً وَمَنْقُوَّةً.
- ٦٠ – مَكَانَةُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ. كِتَابُ نَفِيسٍ لِلْغَايَا فَرِيدٌ فِي بَابِهِ، تَأْلِيفُ الْعَلَمَةِ الْمُحَدِّثِ النَّاقِدِ الْفَقِيهِ الشِّيخِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الرَّشِيدِ النَّعْمَانِيِّ.
- ٦١ – الْإِمَامُ ابْنُ ماجَهِ وَكِتَابُهُ السَّنْنِ. أَوْلُ كِتَابٍ جَامِعٍ فِي مَوْضِعِهِ لِلْعَلَمَةِ التَّعْمَانِيِّ أَيْضًاً.
- ٦٢ – التَّحْفَةُ الْمَرْغُوبَةُ فِي أَفْضَلِيَّةِ الدُّعَاءِ بَعْدِ الْمُكْتَوِّيَّةِ لِلْعَلَمَةِ الْمُحَدِّثِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ هَاشِمِ الشَّتَّوِيِّ السُّنْدِيِّ.
- ٦٣ – الْمَنْحُ الْمَطْلُوبَةُ فِي اسْتِجَابَاتِ رَفِعِ الْيَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ بَعْدِ الْصَّلَوَاتِ الْمُكْتَوِّيَّةِ لِلْعَلَمَةِ الْمُحَدِّثِ الْفَقِيهِ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّدِيقِ الْفَمَارِيِّ الْحَسَنِيِّ الْمَغْرِبِيِّ.
- ٦٤ – سَنِيَّةُ رَفِعِ الْيَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ بَعْدِ الْصَّلَوَاتِ الْمُكْتَوِّيَّةِ لِلْعَلَمَةِ الْمُحَدِّثِ الْفَقِيهِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ الْأَهْدَلِ الْيَمِنِيِّ.

وسيصدر بعون الله تعالى قريباً مما أتمه
الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تحقيقاً وتعليقاً:

- ١ - قيمة الزمان عند العلماء، الطبعة التاسعة، مزيدة جداً من التعليق والترجم والفوائد والفرائد والنفائس عن سابق الطبعات.
- ٢ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للإمام اللكتوني، الطبعة الرابعة مزيدة ومنقحة.
- ٣ - مبادئ علم الحديث، للعلامة المحدث الفقيه شيخ أحمد العثماني.

تُطلب كتب الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة من المكتبات التالية: السعودية - الرياض:
مكتبة الإمام الشافعي، مكتبة العيّان، مكتبة الرشد، مكتبة الخاني، مكتبة المعني،
المكتبة التدمرية، دار أطلس، مكتبة المؤيد، مكتبة الشقرى، مكتبة الكوثر. مكة المكرمة:
المكتبة الإيمادية، المكتبة المكية، مكتبة الاستقامة، المكتبة الفيصلية. المدينة المنورة: مكتبة الإيمان،
دار الكتاب الإسلامي. جدة: مكتبة نور المكتبات، دار الاستقامة، دار الإخلاص.
الطائف: مكتبة الصديق. أنها: مكتبة الجنوب، مكتبة الإحسان. الإحسان: مكتبة التعاون الثقافي،
مكتبة المنار. الخبر: مكتبة المجتمع. الدمام: مكتبة المتنبي، دار ابن الجوزي.
الثقبة: دار الهجرة. عنيزة: مكتبة الذهبي. بريدة: مكتبة أصداء المجتمع.
مصر - القاهرة: دار السلام. لبنان - بيروت: دار الشائر الإسلامية. الأردن - عمان: دار المنار.
وغيرها من المكتبات.



صَدَرَ بِعُونَ اللَّهِ تَعَالَى
كِتَابٌ مِنْ أَوْسَعِ كِتَابِ الْمَصْطَلِحِ جَمِيعاً وَتَحْقيقاً :
«تَوجِيهُ النَّظرِ إِلَى أَصْوَلِ الْأَثْرِ»

لِلْعَلَامَةِ الْمُحَقِّقِ الضَّابِطِ الْمُتَقِنِ الشَّيْخِ طَاهِرِ الْجَزَائِرِيِّ
الموْلُودُ سَنَةُ ١٢٦٨ وَالْمُتَوْفِيُّ سَنَةُ ١٣٣٨ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

لقد حَظِيَّ هَذَا الْكِتَابُ النَّفِيسُ بِعِنَايَةِ مَوْلِفِهِ أَوْفَى عِنَايَةً، رَغْبَةً مِنْهُ فِي خَدْمَةِ السَّتَّةِ الْمُطَهَّرَةِ
وَالسَّيِّرَةِ النَّبُوَّيَّةِ الشَّرِيفَةِ، لِتَنْقِيَتِهَا مِنْ كُلِّ عَلِيلٍ وَدُخِيلٍ، وَإِخْرَاجِهَا نَقِيَّةً صَافِيَّةً نَاصِعَةً، تَطْمَئِنُّ لَهَا
الْقُلُوبُ، وَتُقْبَلُ عَلَيْهَا الْعُقُولُ وَالْأَرْوَاحُ، لِنَصَاعَتِهَا وَصَفَانِهَا.

وَاحْتَاطَ فِي كِتَابِهِ هَذَا خِطَّةُ التَّمْحِيقِ وَالتَّنْقِيَحِ، وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّرْجِيمِ، فِي الْمَسَائلِ الْعَوِيْضَةِ
وَالْأَبْحَاثِ الْمُضَطَّرَبَةِ، فَنَاقَشَ رُؤُوسَ الْمَسَائلِ وَأَصْوَلَ الْأَبْوَابِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا اخْتِلَافٌ وَتَعَرُّجٌ،
مَنَاقِشَةً عَلَمِيَّةً هَادِيَّةً دَقِيقَةً، حَتَّى اسْتَقَامَ عِمَادُهَا، وَثَبَّتَ أُوتَادُهَا، وَتَجَلَّى الْأَصْحُّ مِنَ الصَّحِيحِ،
وَالصَّحِيحُ مِنَ الْجَرِيجِ، وَأَتَى بِالنَّصْوصِ فِي الْبَابِ مِنْ غَيْرِ مَظَانِهَا، فَزَادَ عَلَى مِنْ سَبْقِهِ فِيهَا تَحْقِيقاً،
وَخَرَجَ عَنْ طَرِيقَةِ التَّأْلِيفِ الْمُعَتَادَةِ: بِنَقلِ النَّصْوصِ الْمُكَرُّرَةِ، وَالْأَقْوَالِ الْمُعْرُوفَةِ الْمُشَهُورَةِ، فَجَاءَ
كِتَابُهُ هَذَا مُحرَّرَ الْمَبَاحِثِ، نَقِيًّا الْحَقَائِقَ، غَنِيًّا بِالْجِدَدِ وَالْجَدِيدِ.

وَأَرْخَى الْعِنَانَ فِي بَعْضِ الْمَوْضِعَاتِ الْمُشْتَبَكَةِ الصَّعِيبَةِ، لِيَسْتَوْفِيَ فِيهَا خِطَّةُ التَّحْقِيقِ الَّتِي
رَسَمَهَا وَارْتَسَمَهَا، فَجَاءَتْ تَصْلِحُ أَنْ تَكُونَ رِسَالَةً مُسْتَقْلَةً فِي بَابِهَا. وَأَضَافَ إِلَى كِتَابِهِ أَبْحَاثًا مَعَزَّزَةً
لِلتَّحْقِيقِ مِنْ عِلْمَوْنَ أُخْرَى مُخْتَلِفَةً كَالْأَصْوَلِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْعُرْبَةِ وَالْبَلَاغَةِ، وَالتَّارِيخِ
وَالْخَطِ وَعَلَامَاتِ التَّرْقِيمِ وَالْوَقْفِ.

وَكَانَ هَذَا الْكِتَابُ قَدْ طُبِعَ فِي حَيَاةِ مَوْلِفِهِ، ثُمَّ صُوِّرَ عَنْ طَبْعَتِهِ مَرَاتٌ نَظَرًا لِشَدِيدِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ،
وَلَمْ تَتوَافَرْ فِي كُلِّ طَبَعَاتِهِ الْعِنَانَ الْمُثْلَى بِالنَّشْرِ، فَكَانَ الرَّجُوْعُ إِلَيْهِ عَسِيرًا، وَالْاِنْتَهَاءُ مِنْهُ صَعِيبًا،
فَنَهَضَ الأَسْتَاذُ عَبْدُ الْفَتَاحِ أَبُو غَدَةَ بِخَدْمَتِهِ وَاعْتَنَى بِهِ، فَفَصَّلَ مَقَاطِعَهُ وَجُمِّلَهُ، وَضَبَطَ الْفَاظَاتِ
وَعَبَارَاتِهِ، وَعَلَقَ عَلَيْهِ، وَرَبِّطَ بَيْنَ نَصْوَصِهِ وَإِحْالَاتِهِ، وَوَضَعَ لَهُ الْفَهَارِسَ الْعَامَةَ لِيُسْهِلَ الرَّجُوْعَ إِلَيْهِ
وَالْاسْتِفَادَةِ مِنْهُ، فَخَرَجَ عَلَى أَتْمِ حَالٍ وَأَبْهَى حُلَّةً وَأَيْسَرَ مَنَالَ فِي أَكْثَرِ مِنْ أَلْفِ صَفَحَةٍ.

صدرت بعون الله تعالى
الطبعة الثالثة من كتاب سنن الإمام النسائي مُفهَّرساً
مع شرح الحافظ السيوطي وشرح الإمام السندي له

وهو أحد الكتب الستة المعتمدة الأصول للسنة النبوية، وهو الذي قال فيه أبو الحسن المعاوري: إذا نظرت إلى ما يُخرِّجه أهل الحديث، فما خرجه النسائي أقرب إلى الصحة – بعد الصحيحين – مما يُخرِّجُهُ غيره. وقال فيه أبو عبد الله بن رشيد: كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنتها ترصيفاً، وكان كتابه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم، مع حظٍ كبيرٍ من بيان العلل. وقال فيه مؤلفه: كتاب السنن صحيحٌ كله.

وقال الحافظ ابن حجر: قد أطلقَ اسمَ الصحةِ على كتاب النسائي: أبو علي النيسابوري، وأبو أحمد بن عدي، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو عبد الله الحاكم، وأبنٌ متده، وعبد الغني بن سعيد، وأبو يعلى الخطيلي، وأبو علي بن السكن، وأبو بكر الخطيب، وغيرهم.

ولما كان الكتاب بهذه المكانة الرفيعة، قام الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة بخدمته: بتقديم كتبه وأبوابه وأحاديثه، وصُنِّعَ فهرس شامل لأبواب كُتب كل جزءٍ بأخره، وصُنِّعَ فهارس عامٌ للكتاب كله، موافقةً لخطَّةِ كتاب «المعجم المفهَّرس لأنفاظ الحديث النبوي» وكتاب «مفتاح كنوز السنة» وكتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ المزي، فيستفيدُ منها المراجعُ لهذه الكتب الثلاثة، ويُصيَّبُ الباحثُ: الحديث المطلوب فيها يُسر وسهولة.

وخرج الكتاب في ثمانية أجزاء بأربعة مجلدات ضخام، مع مجلد خامس خاص بالفهارس العامة التي بلغت ثمانية فهارس، بأحسن ورق، وأنضر طباعة، وأجود تجليد.

وتتصدر بعون الله تعالى قريباً
الطبعة الأولى المحققة من كتاب «لسان الميزان»
للحافظ المحقق المدقق الجُهْبُذ ابن حجر العسقلاني

هذا الكتاب المهم طبع من نحو تسعين سنة دون أن يستوفي حقه من العناية والخدمة والضبط والتحقيق، وبقيت خدمته ديناً على أهل العلم، فقام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله وأكرم مثواه بهذه الأمانة، فاعتنى به وخدمه وضبطه وحققه عن خمس نسخ خطية، ويخرج إن شاء الله تعالى في تسعة مجلدات ضخام، مع مجلد عاشر للفهارس، بأجود عناية، وأحسن حلٍّ، وأبهى ورق، وأكرم حال.